الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد

من إعداد:
الدكتورة / شراقي باية خديجة

السنة الجامعية
2019-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم، بتوفيق من الله وعونه نقدم هذه المطبوعة الموسومة بـ: **محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد**، والمتمثلة في مجموعة من الدروس المتماشية وفقا لعرض التكوين المعتمد من الوزارة الوصية لميادين العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. حيث أن هذه المطبوعة جاءت لتخدم احتياجات طلبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في ما يلي:

- تعريف الطالب المبتدئ بالمفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد؛
- تعريف الطالب المبتدئ بالعوامل الأساسية للنشاط الاقتصادي؛
- تحسيس المبتدئين من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بأهمية علم الاقتصاد في كونه العلم المختص بتحليل المشاكل المادية وسبل علاجها، وتحديد الموارد المتاحة وطرق استثمارها بما يشبع احتياجات الإنسان ورغباته؛
- الوصول بذهن الطالب المبتدئ إلى اكتساب معارف جديدة تمكنه من التعبير اللائق عن ما يختلجه من تساؤلات وأحداث حول الوقائع الاقتصادية التي تحيط به؛
- دعم المفاهيم العلمية المكتسبة من طرف طلبة الاقتصاد فى الأطوار السابقة.

واستنادا إلى ما سبق فقد قسمت المطبوعة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: مدخل لماهية علم الاقتصاد

أولا: تعريف علم الاقتصاد

ثانيا: نشأة وتطور علم الاقتصاد

ثالثا: فروع علم الاقتصاد

رابعا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

المحور الثاني: التطور التاريخي للفكر الاقتصادي

أولا: المدرسة التجارية

ثانيا: المدرسة الطبيعية

ثالثا: المدرسة الكلاسيكية

رابعا: المدرسة الكنزية

المحور الثالث: مدخل للمشكلة الاقتصادية

أولا: ماهية المشكلة الاقتصادية

ثانيا: أركان المشكلة الاقتصادية

ثالثا: عناصر المشكلة الاقتصادية

رابعا: حلول المشكلة الاقتصادية

المحور الرابع: مدخل إلى النشاط الاقتصادي

أولا: الانتاج في الاقتصاد

ثانيا: التوزيع في الاقتصاد

ثالثا: الاستهلاك في الاقتصاد

رابعا: الادخار في الاقتصاد

خامسا: الاستثمار في الاقتصاد

المحور الخامس: مدخل للأنظمة الاقتصادية

أولا: النظام الاقتصادي الرأسمالي

ثانيا: النظام الاقتصادي الاشتراكي

ثالثا: النظام الاقتصادي في الإسلام

المحور الأول

مدخل لماهية علم الاقتصاد

أولا: تعريف علم الاقتصاد

ثانيا: نشأة وتطور علم الاقتصاد

ثالثا: فروع علم الاقتصاد

رابعا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

أولا: تعريف علم الاقتصاد

يمكننا الولوج لتعريف علم الاقتصاد، من خلال التطرق لأهم الدواعي الموجبة لدراسة علم الاقتصاد، ومن ثم سبب تسميته، والصفات العلمية التي يتحلى بها هذا العلم.

أ. دواعي دراسة علم الاقتصاد

يوجد العديد من الأسباب الداعية لدراسة علم الاقتصاد دراسة منهجية وعلمية والتي نذكر منها:

- أنشطة الانسان اليومية تنصرف لتلبية رغباته ولتدبير وسائل سد حاجاته المختلفة؛
- يعترض حياة الأشخاص والمنظمات مجموعة من الصعوبات والعراقيل الذاتية أو الموضوعية والتي يصعب عليهم مجابهتها؛
- يجب على الأشخاص الطبيعية والمعنوية أن تقوم بتحديد رغباتها وتقييم حاجاتها ومن ثم اختيار الوسائل والطرق الصحيحة لتحقيقها؛
- لا تعيش الأشخاص الطبيعية ولا المعنوية بإنفراد وإنما في صلة مستمرة مع بعضها البعض، وإنما تنتظم في مجتمع يخضع لسلطة نظام قائم في شكل كيان دولة، ولهذا فإن نشاطها يتمثل وكأنه نسيج متشابك من العلاقات المختلطة والمتماثلة؛
- ترتكز وتتمحور العلاقات المختلطة للأشخاص الطبيعية والمعنوية على النشاط الاقتصادي بالدرجة الأولى مما دفع بغالبية علماء الاقتصاد إلى اعتبار أن الوقائع والظروف الاقتصادية هي الأساس الحيوي الذي تقوم عليه كافة مجالات النشاطات الأخرى.

وبناءا على ما سبق فإن دواعي دراسة علم الاقتصاد تنبثق عما يلي:

- يرتبط علم الاقتصاد بالإنسان خصوصا وبالمجتمع ككل عموما ارتباطا وثيقا، حيث أنه يأخذ على عاتقه أمر البحث عن النظريات والمبادئ والقوانين التي تحكم علاقات الأفراد فيما بينهم؛
- تتدخل الدولة وجميع مؤسساتها في مختلف مكونات الحياة الاقتصادية؛
- تتباين مستويات التقدم الاقتصادي تباينا كبيرا من دولة إلى أخرى؛
- تتصف بعض دول عالم اليوم بالأوضاع الاقتصادية المتردية جدا وبحاجاتها المتزايدة إلى الدراسات الاقتصادية والتجارب الفعلية من أجل تبني سياسات اقتصادية أكثر نجاعة وأمانا.

ب. أسباب التسمية

ترجع تسمية علم الاقتصاد انطلاقا من مصطلح الاقتصاد السياسي للكاتب الفرنسي (انطوان دي مونكريتيان) الذي أطلق هذه التسمية على كتاب أصدره سنة 1615، حيث كان يرمي من وراءه إلى تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدول للزيادة من ثرواتها ومكتسباتها المادية في سبيل إغناء ذاتها، وهكذا ظهر علم الاقتصاد كطريقة لأسلوب تنظيمي وسياسي هدفه الرئيسي إغناء الدولة وزيادة مواردها.

وانطلق غالبية علماء الاقتصاد بالتراجع عن هذه التسمية فرارا من مناقشة القضايا المتعلقة بالاجتماع والسياسية والمرتبطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة حيث اكتفوا بتسميته بـ: **علم الاقتصاد**، إذ كان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر. كما واصل علماء الاقتصاد الاشتراكيون بتسميته بـ : الاقتصاد السياسي، لاعتبارهم أن علم الاقتصاد لا يمكن أن يتناسى أو يتجاهل العلاقات المنبثقة بين الأفراد الطبيعية والمعنوية للمجتمع، فعلم الاقتصاد ما هو إلا تعبير آخر لإحدى السياسات المنتهجة من طرف الدولة.

ت. علمية الاقتصاد

يعرف أي علم على الإطلاق على أنه التوصل إلى فهم الوقائع والظواهر الحاصلة عن طريق العقل. ومن هذا التعريف فإنه يمكننا أن نقسم تلك الظواهر إلى نوعين:

1. **الظواهر الطبيعية:** وهي تلك الظواهر التي لا يكون العنصر البشري طرفا فيها، وهي تلك التي تشكل دراسة العلاقات التي تنبثق بين هذا النوع من الظواهر موضوع العلوم الطبيعية مثل الكيمياء والفيزياء وعلوم الجيولوجيا...الخ. وتتفرع هذه العلوم إلى جوانب متشابكة يدرس كل منها جانبا من العلاقات الطبيعية.
2. **الظواهر البشرية:** وهي تلك الظواهر التي يكون العنصر البشري طرفا فيها، إذ تشكل دراسة العلاقات التي تتولد بين هذا النوع من الظواهر موضوع العلوم الإنسانية كعلم السكان وعلوم التاريخ وعلم الاقتصاد...الخ، كما يتفرع من هذه العلوم مجالات علمية أخرى يدرس كل منها على حدى جزءا من العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات أو العلاقات بين العنصر البشري والأشياء، وبهذا فإن دور علم الاقتصاد هو تحديد العلاقات المتشابهة والثابتة بين الظواهر الاقتصادية وبيان شروط تحقيقها واستمرارها.

ولكي يكتسب الاقتصاد صفة العلم يجب أن تتوافر للمعرفة الاقتصادية الشروط التالية:

- الموضوعية في الأبحاث الاقتصادية؛
- توافر مصطلحات لغوية دقيقة؛
- التوصل إلى قوانين الاقتصاد.

1. **الموضوعية في الأبحاث الاقتصادية:** يختار الباحث في العلوم التطبيقية النقاط الرئيسية التي يختار منها موضوع بحثه، وعلى هذا الأساس يمكنه الاقتراب إلى شيء ما من المصداقية والموضوعية، أما الباحث الاقتصادي فبحثه يتأثر دائما بيئته وعادات مجتمعه، إذ يتأثر بجملة من المؤثرات التي تحيط به. كما أن الوقائع الاقتصادية في غالبها تكون بعيدة عن الأفكار العقائدية المختلفة والمتشابكة، حيث يعبر عنها الباحث الاقتصادي رياضيا بمجموعة من الأعداد والأرقام ثم يجمعها بدقة تكاد تكون متناهية دون تحريف أو تزييف، ليعيد فهمها وشرحها على حسب معتقداته.

2. **توافر مصطلحات لغوية دقيقة:** تتميز مجموعة العلوم بالدقة المتناهية لمصطلحاتها، وفي بعض الأحيان يصادفنا غموض في المصطلحات الاقتصادية وتضاربها أمام دقة وتحديد مصطلحات العلوم الأخرى كالكيمياء والطب مثلا. غير أن هذا الأمر لا يعتبر حجة على عدم علمية الاقتصاد بقدر ما يعتبر دافعا لرجال الاقتصاد على توصيف وتوحيد وتحقيق مصطلحاتهم.

3. **التوصل إلى قوانين الاقتصاد:** يمكن للعنصر البشري الباحث في العلوم التطبيقية مثلا أن يعيد أي ظاهرة طبيعية كأن يعيد غلي الماء، ولكن من الصعب جدا بل يكاد يكون أمرا مستحيلا له أن يسترجع واقعة اقتصادية كخلق أزمة مالية عالمية مثلا. وتعتبر الظواهر الاقتصادية متقطعة بانتظام وليست متدرجة كالظواهر الطبيعية، كما أن تحليل العلاقة بين الظواهر الاقتصادية يتطلب تفسيرا لدوافع الأفراد وسلوكاتهم. إن هذه الخصائص للظاهرة الاقتصادية وتميزها عن ظواهر العلوم التطبيقية دفع ببعض المنظرين في علم الاقتصاد إلى نفي صيغة القانون عن العلاقات بين الظواهر الاقتصادية وبالتالي إنكار صفة العلم على الاقتصاد، بينما لو رجعنا إلى تاريخ الفكر الاقتصادي فإننا سنلاحظ ما يلي:

- أول من آمن بالقوانين الاقتصادية هم الفيزوقراطيين وأسسوا كل نظريتهم على قانون النظام الطبيعي؛
- عرف جون باتيست ساي علم الاقتصاد بقوله: "هو معرفة القوانين الطبيعية والدائمة التي تحكم علاقات البشر والتي بدونها لما استطاعوا العيش والاجتماع"؛
- أقر مفكروا المدرسة الكلاسيكية وجود القوانين الاقتصادية؛
- أكدت مدرسة كارل ماركس على وجود القانون الاقتصادي واعتبرت أن مهمة الاقتصاد هي الكشف عن القوانين المسيطرة على انتاج وتوزيع السلع المادية في المجتمع لدى مختلف مراحل نموه؛

- رفضت المدرسة الألمانية فكرة القانون الثابت في علوم الاقتصاد وأقرت وجود نوع من القوانين التي لا تتمتع بالثبات والديمومة.

ثانيا: نشأة وتطور علم الاقتصاد

ضمن مؤلفات قدامى الفلاسفة والمفكرين، ظهر علم الاقتصاد كفرع من الفلسفة السياسية، فلم يكن جزءا مستقلا عن أجزاء المعرفة، وبحث أفلاطون من خلال كتابه المشهور "الجمهورية" موضوع الدولة أو ما يسمى بالمدينة الفاضلة، وعلى ذكر هذا الكتاب فقد ورد فيه جزء من مجالات وقضايا علم الاقتصاد من خلال توزيع المجتمع لطبقات تمثلت في طبقة الحكام والجنود وكذلك طبقة المنتجين، وجاء في ذات الكتاب أيضا الدور الذي تلعبه النقود في تلك المدينة الفاضلة.

كما ورد في كتابات أرسطو أيضا من خلال علم الاقتصاد مسألة ملكية الأموال، حيث انتقد جميع الأفكار الداعية إلى إلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام الملكية العامة أو الشيوعية. كما تسنى لأرسطو من خلال كتابه هذا أن يتطرق إلى أن نظام الملكية الجماعية يتأتى عنه خلق منازعات تتكون بين الأفراد حول ما مسألة توزيع الإنتاج فيما بينهم، وكذلك تناول الكاتب قضية العبيد وهاجمها ورأى عدم عدالتها. كما تناول أرسطو أهم الموضوعات الاقتصادية والتي نذكر منها موضوع القيمة وميز فيها بين نوعين: قيمة المبادلة وقيمة الاستعمال. حيث أن كل السلع تحمل قيمتان تتمثل الأولى في المنفعة التي يحصل عليها المستهلك عند اقتنائه للسلعة والثانية ممثلة في مقدار السلع التي يمكن أن تستبدل بها تلك السلعة، كما تطرق أرسطو إلى موضوع من أشد الموضوعات الهامة في الاقتصاد ألا وهو نشأة النقود ودورها في الاقتصاد.

ومن الكتاب الرومانيين المختصين في علم الاقتصاد شيشرون **"Ciceron"** وسنيكا **"Seneca"**، فمما تطرق له شيشرون تفضيله للحرف والمهن، حيث وضع الزراعة في الباب الأول وبين عيوب الحرف الأخرى من التجارة والصناعة. كما وجه شيشرون انتقادات كبيرة للفائدة، إذ بلغ به الحد أن شبهها بالقتل. وفي المقام الآخر فقد بين سنيكا أن النقود هي أصل غالبية الآثام والشرور، من الكراهية والحسد والحقد ما ينجر عنها الظلم والاستبداد.

وفي القرون الوسطى فقد قام النظام الإقطاعي على وجود علاقات متبادلة بين السادة من القوم والفلاحين البسطاء، فالأرض نظريا ملك للإمبراطور، حيث تؤول ملكيتها في الحقيقة للأسياد من الإقطاعيين وهم حكام تلك البلاد، كما تنقسم أرض كل سيد من الأسياد إلى جزئين: جزء يحتفظ به لنفسه ويلتزم الفلاحون

بزراعته له دون مقابل (دون أجر)، كما يلتزمون أيضا بتقديم بعض الخدمات له مثل العمل، وجزء آخر يوزعه السيد على طبقة الفلاحين، كما يلتزم كل منهم بزراعة حصته والاستفادة منها، نظير أن يقدم قسما من المحصول، ويلتزم السيد بالقضاء بين الفلاحين وحمايتهم.

تزامن عهد الإقطاعيين في القارة الأوروبية مع ظهور الإسلام في جزيرة العرب، الأمر الذي أحدث ضجة وطفرة كبيرتين في القضايا الاقتصادية المتعلقة بالعمل، وبالفوائد على القروض وكذا ملكية الموارد والتصرف فيها وآليات عمل السوق. حيث قدس الإسلام في هذا الصدد العمل وحث عليه، وحرم الفوائد على القروض وأخذ بالملكيات الفردية وأقرها وأصلها ونهى عن الاحتكار وأقر المنافسة وآلية عمل السوق من الطلب والعرض في مسألة تحديد الأسعار. هذا الذي نسميه بالأفكار المختلفة للعلوم الاقتصادية في مبادئ الدين الإسلامي السمحاء. وبالإضافة لما سبق فإننا نجد أن علماء الفلسفة المسلمين كابن خلدون وابن سينا والفارابي قد أسهموا كثيرا في تحليل ومناقشة وطرح بعض القضايا الاقتصادية المختلفة، حيث ورد في كتاب المقدمة لإبن خلدون شرحا للمشكلة الاقتصادية بمفهومها الحديث، كما قام بتقسيم السلع إلى ضرورية كالغذاء وأخرى كمالية كالمراكب، كما بين أن طلب هذه السلع يتوقف على درجة العمران والتقدم. وأوضح تأثير الطلب والعرض في تحديد أسعار السلع والخدمات بالتقلب أو بالثبات. وتطرق إبن خلدون كذلك إلى أن الزيادة في السكان تؤدي إلى تقسيم العمل، مما يزيد في الإنتاج، الأمر الذي يحدث زيادة في الدخل، ومن ثم يزيد الطلب على السلع فتنشأ صناعات أخرى، مما يؤدي إلى زيادة أخرى في الدخل.

وتسبب انهيار النظام الإقطاعي خلال الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر في ظهور أفكار جديدة تعنى بتنظيم الحياة الاقتصادية، من خلال أفكار التجاريين التي سادت في بلاد أوروبا آنذاك، ويمكن تلخيص أفكار التجاريين فيما يلي:

- من الضروري أن تكون الدولة قوية وأهم ما يحقق قوتها هي الثروة، حيث يجب أن تعمل الدولة على تنمية ثروتها؛
- تعتبر الثروة الكلية في العالم لدى التجاريين ثابتة الحجم، وترتب على هذا أن ما تكسبه الدولة من هذه الثروة إنما يكون على حساب دولة أخرى؛
- فسر أصحاب الفكر التجاري سبب ارتفاع الأسعار في زيادة كمية النقود التي حصلت عليها أوروبا إثر زيادة دخول الفضة والذهب إليها من اكتشافات العالم الجديد.

وبعد المدرسة التجارية إنتقل عالم الاقتصاد بأفكار جديدة تبناها الطبيعيون من خلال مدرستهم الطبيعية، حيث كانت ترتكز أفكارهم أساسا على ما تنتجه الطبيعة من موارد مزروعة، وانتقل بذلك مفهوم القيمة لديهم إلى منطلق العمل في تكوين الثروة بدل ما كانت تكتنزه الدول من الذهب والفضة، هذا الذي أدخل العالم الاقتصادي في دوامة أخرى من عوامل عناصر الانتاج الخارجية المتمثلة لديهم في عنصري الأرض والعمل، أضاف إليها الاقتصاديون فيما بعد رأس المال والتنظيم. وظهر علم الاقتصاد بمفهومه الحالي على يد مجموعة من الاقتصاديين الكلاسيك والكنزيين وما بعدهم، وعلى رأسهم آدم سميث من خلال كتابه الشهير المعروف بـ: "ثروة الأمم". بالإضافة إلى مجموعة أخرى شملت ديفيد ريكاردو، مالتوس، جون ستيورت ميل، جين باتست ساي، جون ماينر كينز، فريدمان، ولعل أهم ما جاء ضمن أفكارهم نظرية الإنتاج والتي تضمنت نظرية تخصيص الموارد وكذا النظريات المتعلقة بتقسيم العمل، وقانون تناقص الغلة، كما جاءت ضمن أفكارهم نظرية مالتس في السكان، ونظرية القيمة، ونظرية قيمة العمل، هذا بالإضافة لنظرية التوزيع الوظيفي للدخل.

وفي أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تمكن مجموعة من الاقتصاديين سموا بالكلاسيك الجدد والكينزيون الجدد من أشهرهم: ألفريد مارشال، بيقو، وهكس...الخ، حيث أن أهم ما جاءوا به القيم الحدية واستخدامها في تفسير نظريات سلوك المستهلك، التكاليف، الإنتاج، الأرباح.

ثالثا: فروع علم الاقتصاد

ينقسم الاقتصاد بصفة عامة إلى فرعين إثنين هما فرع الاقتصاد الجزئي كذا فرع الاقتصاد الكلي والذين سوف نتطرق لشرحهما بالتفصيل من خلال ما سيتقدم.

أ. الاقتصاد الجزئي

يعتبر الاقتصاد الجزئي فرعا تابعا لعلم الاقتصاد، حيث يهتم بدراسة السلوكيات الاقتصادية الخاصة بكل وحدة من الوحدات الاقتصادية، على غرار الشركات أو الأفراد، كما يتابع العوامل المؤثرة في خيارات الأفراد، وتأثير التغيرات الاقتصادية في صنع القرارات المتعلقة بالأشخاص الطبيعية والمعنوية في الأسواق. ويعتبر الاقتصاد الجزئي علما من العلوم الاجتماعية، حيث يدرس النتائج المترتبة على أعمال الأشخاص؛ خصوصا تلك المرتبطة بطبيعة التأثير في قرارات استخدام الموارد وتوزيعها. ويعد الاقتصاد الجزئي جزءا من علم الاقتصاد يهتم بمتابعة العوامل الفردية، إذ يدرس مكونات اقتصادية معينة، مثل العلاقة بين السعر والتكلفة على الشركة المنتجة.

ولعل أهم المكونات الرئيسية للاقتصاد الجزئي مسألة صناعة القرار، حيث ساهم برنولي عالم الرياضيات الشهير بوضع نظريته التي تهتم بدراسة خيارات اقتناء المشتريات الخاصة بالمستهلكين، حيث يحرص المستهلكون ووفقا لهذه النظرية على اتخاذ القرارات المتعلقة بالشراء بناء على النتائج المتوقعة من مشترياتهم، مع افتراض أنهم اتخذوا القرارات السليمة والعقلانية، تتزامن في نفس الوقت مع التنبؤ بالنتائج المطلوبة من المقتنيات المتاحة؛ سواء أكانت منتجات أم خدمات قد توفر لهم أقصى قدرة من الرضا أو الرفاه.

ومن خلال سياسات السوق وآلياته المختلفة، فإن الاقتصاد الجزئي يمتلك أهمية كبيرة وبالغة، نستطيع تلخيصها وفقا للنقاط التالية:

- يساهم الاقتصاد الجزئي بإعداد السياسات الاقتصادية؛ مما يتيح الفرصة لتعزيز كفاءة الإنتاج وزيادة الرفاهية لدى المجتمعات؛

- يساعد الاقتصاد الجزئي على تفسير طبيعة الاقتصاد الرأسمالي؛ إذ تتخذ فيه القرارات الاقتصادية بشكل فردي من خلال ما يسمى بالوحدات الفردية؛

- يساهم الاقتصاد الجزئي في وصف طبيعة الاقتصاد لدى المؤسسات الاقتصادية، وبتحقيق التوازن من خلال الدور الذي تلعبه الوحدات الاقتصادية الفردية؛

- من خلال الاعتماد على رجال الأعمال فإن الاقتصاد الجزئي يحرص على التوظيف الأمثل للموارد؛

- يتيح الاقتصاد الجزئي المساعدة لرجال الإقتصاد في قطاع المؤسسات والأعمال؛ تحديدا في مجال التنبؤ بالمسائل التجارية؛

- يساهم الاقتصاد الجزئي في شرح وتفسير المكاسب التجارية، وكذا تفسير حالة عدم التوازن الظاهرة في بعض الموازين على غرار ميزان المدفوعات، كما يساهم بتحديد سعر صرف العملات على الصعيد الدولي؛

ويتكون الاقتصاد الجزئي من مجموعة عناصر أساسية تتمثل أساسا في:

1. العرض: وهو كمية من سلعة أو خدمة ما، يوافق البائع على بيعها وفقا لسعر محدد؛

2. الطلب: وهو رغبة المنشآت أو الأفراد في دفع مبلغ من النقود، مقابل الحصول على خدمات أو سلع خلال فترة زمنية معينة؛

3. المرونة: وهي الوسيلة التي تساهم في تحديد طبيعة التغيرات على الطلب الخاص بالسلع الاستهلاكية؛ بسبب التغير في أسعارها، فعندما تكون السلع مرنة يشير ذلك إلى أن الطلب عليها يتأثر بتغير السعر، أما في حال لم تكن مرنة فإنها لا تتأثر بالتغير القائم في الأسعار؛

4. تكلفة الفرصة البديلة: وهي التكلفة المالية التي تشكل قيمة أفضل بديل للخدمات أو للسلع التي تعد خيارا مطروحا أمام الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

وضمن سوق الخدمات والسلع فإن المسائل المتعلقة بتحليل الاقتصاد الجزئي تعد من أهم أنواع الدراسات الاقتصادية في مجال علم الاقتصاد الجزئي، كما يعتمد نجاح التحليل الجزئي على دقة دراسة فرضيات العرض والطلب والتي سوف نتقدم بشرحهما فيما سيأتي:

1. فرضية الطلب: حيث أن هذه الفرضية تهتم بدراسة الأفعال الأساسية في السوق، وتتمثل بالمستهلكين الذين يرغبون بالحصول على السلع أو الخدمات أو كليهما معا، في وقت تواجد قوة شرائية لديهم، مع الاهتمام بدراسة العوامل التي تؤثر في كمية الطلب بشكل عام أو خاص، كما تهتم فرضية الطلب أيضا بدراسة مجموعة من المحددات المؤثرة في طلب المنتجات المختلفة، والتي تنقسم إلى نوعين هما:

- **المحددات الكمية:** وتتمثل العوامل التي في إمكاننا قياسها؛ من خلال تطبيق حسابات نقدية أو عددية، حيث نوجزها فيما يلي:

❖ **الدخل الخاص بالاستهلاك:** هو ذلك العامل الذي يشير إلى طبيعة سلوكات المستهلكين؛ حيث أنه كلما ارتفع الدخل الخاص بالأفراد دفعهم إلى زيادة استهلاكهم لمنتجات معينة، والعكس بالعكس صحيح، حيث يشير هذا إلى بروز علاقة طردية بين الكمية المطلوبة من السلع ودخل الأفراد؛

❖ **سعر السلعة الأساسية أو الخدمة:** هو ذلك السعر الذي يؤثر مباشرة في كمية الطلب؛ حيث يصاحب تغير السعر المتعلق بسلعة أو بخدمة ما تغيرا في كميتها؛ إذ كلما ارتفع سعر السلعة تقلصت كمية الطلب عليها، والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى للطلب، وبهذا نسمي هذه العلاقة باسم قانون الطلب؛

❖ **أسعار الخدمات أو السلع الأخرى:** وهو معالجة تقييم المنتجات اعتمادا على تأثيرها في الطلب، حيث تنقسم إلى الأنواع التالية:

- **السلع البديلة:** هي تلك السلع التي في امكانها أن تحل مكان السلع الرئيسية أو الأساسية في حال عدم توافر القدرة للحصول عليها؛
- **السلع المكملة:** هي تلك السلع التي تشترك مع بعضها البعض في سبيل تحقيق الرغبات وتوفير الحاجات البشرية كالسكر والبن...الخ؛
- **السلع المستقلة:** هي تلك السلع التي تساهم في إشباع حاجات الأفراد بشكل مستقل تماما، حيث لا تتأثر بطبيعة التغير في كمية وقيمة الطلب على السلع الأخرى.

- **المحددات الكيفية:** ونقصد بها تلك العوامل التي يتم قياسها عدديا أو نقديا، كما أنها تؤثر في الطلب بشكل جلي، ومنها التقاليد والعادات، أذواق المستهلكين، التوقعات حول السلع، وفي غالبية الأحيان ما تظهر على شكل علاقة طردية بين الطلب على منتجات معينة وبين أذواق المستهلكين، كما تؤثر التنبؤات حول سلع معينة في الكمية المطلوبة منها، فإذا تنبأ الأفراد مثلا أن سعر السكر سوف يزداد في الأيام القادمة، فإن الطلب على هذه السلعة سوف يزداد.

2. فرضية العرض: وتعتبر الفرضية الثانية بعد فرضية الطلب بين فرضيات الاقتصاد الجزئي، حيث يستخدم مفهوم العرض لوصف التوقعات المتعلقة بطبيعة سلوك التجار والبائعين في سوق ما، كما أنها تهتم بدراسة مجموعة من المحددات التي تشكل بدورها عناصر مؤثرة في السلع والخدمات المعروضة أثناء فترة زمنية معينة، ومن أهما: أسعار عوامل الإنتاج، أسعار السلع والخدمات، المستوى التقني للمنتجات.

ب. الاقتصاد الكلي

يعتبر الاقتصاد الكلي فرعا من فروع الاقتصاد ككل، حيث يدرس السلوك الإجمالي والكلي للاقتصاد، وفي هذا الفرع من الاقتصاد يتم دراسة مجموعة متباينة من الظواهر الاقتصادية على نطاق شامل وواسع، كالناتج المحلي الإجمالي، البطالة، الدخل القومي، مستويات الأسعار، التضخم، معدل النمو...الخ. كما يهتم هذا الفرع من الاقتصاد أيضا بتحليل الاتجاهات المختلفة للاقتصاد وكيفية معالجة المشاكل المتعلقة بسير الاقتصاد ككل.

وبدأ فرع الاقتصاد الكلي كما هو في شكله اليوم، مع العالم الشهير جون مايناردكينز عند نشره لكتابه **"النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود"** سنة 1936. حيث أسهم كينز بتفسير النتائج العرضية في فترة الكساد الكبير، عندما طفى على سطح الاقتصاد مجموعة من الظواهر التي لم تفسره النظرية الكلاسيكية فيما قبل والمتعلقة بجملة العمال العاطلين عن العمل وبركود السلع وعدم تداولها في السوق، حيث ترك هذا الإنجاز حيرة في صفوف الاقتصاديين الكلاسيك، إذ كانت نظرية كينز واضحة تماما عند الانتاج والبطالة وتقسيم العمل، وبعيدة كل البعد عن كل ما هو مثالي، إذ أصبحت هذه النظرية فيما بعد تدرس في العديد من مدارس الاقتصاد الكلي، وغالبا ما يشار إليها بالنظرية الكينزية.

ويختلف فرع الاقتصاد الكلي عن فرع الاقتصاد الجزئي كونه يركز على العوامل الصغيرة التي تؤثر على الاختيارات التي يتبناها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون، وفي كثير من الأحيان ما تؤثر العوامل المدروسة في الاقتصاد الجزئي على تلك المدروسة في الاقتصاد الكلي والعكس بالعكس صحيح، فقد يؤثر على سبيل المثال مستوى البطالة في الاقتصاد ككل على إمدادات عنصر العمالة بالنسبة للشركات الموظفة لهم.

وبصورة أوضح قليلا فإن الاقتصاد الكلي يعتبر بمعناه الأساسي فرعا من فروع علم الاقتصاد الذي يتناول السلوك والأداء والهيكل التنظيمي وكذلك صناعة القرار على مستوى كلي أو الاقتصاد ككل بدلا من التركيز على الأسواق الجزئية والأشخاص المعنوية وفقط.

كما أن الاقتصاديين يدرسون في مجال فرع الاقتصاد الكلي المؤشرات الكلية والإجمالية فقط، مثل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر معدلات البطالة والمؤشرات المتعلقة بالأسعار، ثم يقومون بتحليل كيفية ارتباط قطاعات الاقتصاد المختلفة بعضها البعض، قصد فهم كيفية سير الوظائف الاقتصادية المختلفة، حيث أن الاقتصاد الكلي طور في هذا الشأن نماذج عديدة تبين العلاقات بين العوامل المختلفة للتضخم والاستهلاك والاستثمار والادخار والتمويل والدخل القومي والمخرجات والتجارة الدولية...الخ، إذ يتطرق إلى كيفية تأثير نماذج

الاقتصاد الكلي التي تستعملها الكيانات الحكومية للمساعدة في تقييم وبناء السياسة الاقتصادية، ولا نجد هذا عند تحليل الاقتصاد الجزئي، إذ يوضح هذا الأخير كيفية تصرف المستهلكين والشركات والوكلاء الأفراد، كما يدرس كيفية تأثير سلوك هذه العوامل على الأسعار والكميات في أسواق محددة.

ويتمثل الاقتصاد الكلي في مجالين محددين من البحث العلمي، يضم أحد تلك المجالات مسألة فهم العلاقة السببية وعواقب التقلبات قصيرة الأجل لدى مؤشر الدخل القومي، وهو الذي نقصد به الدورات الاقتصادية، كما يضم المجال الآخر المسألة التي يحاول فيها هذا الفرع من الاقتصاد تفسير العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي على المدي الطويل أو في زيادة الدخل القومي.

رابعا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يمتلك علم الاقتصاد رابطا قويا ومؤثرا في مجموعة عديدة من العلوم الأخرى، فهو بذلك يؤثر ويتأثر بها، ما جعل نظرياته تستلهم من العديد من الجوانب الاجتماعية والسياسية وعلوم الرياضيات والقانون والاحصاء وما إلى ذلك من باقي العلوم الأخرى.

أ. علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

يدرس علم الاقتصاد جزءا من ظواهر علم الاجتماع وتتعلق مباشرة بالظواهر الاقتصادية، ويتمثل هذا من خلال إعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة من أجل زيادة النمو الاقتصادي، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية في مسألة توزيع الثروة والدخل من خلال الإعانات الحكومية والسياسات الضريبية والمالية المختلفة، مما يستدعي على الحكومات التعرف على التركيب السكاني والتقاليد والعادات السائدة في تلك المجتمعات، وهذا من أجل رصد حالات البطالة والفقر في الحضر والريف والمناطق النائية كذلك. وأوضح عالم الاجتماع الشهير **شومبيتر** العلاقة الوطيدة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد إذ قال: "إن التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم تلك، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه". إذ يقدم علم الاجتماع لرجل الاقتصاد المعلومات الضرورية عن الجو والمناخ الاجتماعي، كدراسة حالة الفقر لمناطق معينة في بلد ما، حيث يجب توافر المعلومات عن الجو والمناخ الإجتماعي الغالب والسائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم الاجتماعي وحل مشاكلهم الاقتصادية.

ب. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم السياسية

يربط الاقتصاد والسياسة علاقة وثيقة، إذ ومن دون نظام سياسي يدعو إلى الديمقراطية والليبرالية، فإنه لا يمكن للاقتصاد أن يتحرر تحررا كليا من منظومة القوانين المعيقة للتحديث والازدهار على صعيد الدولة والمجتمع. كما أنه لا يمكن لاقتصاد الدول الصناعية غير المعتمدة للنمط الليبرالي ضمن نظامها السياسي أن تشهد ازدهارا وتطورا، حيث أن قاعدة **"دعه يعمل دعه يمر"** هي المثل الذي يستند إليه النظام الليبرالي أو الحر، أي عملية انعاش الاقتصاد عن طريق ما يسمى باعتماد سياسة الباب المفتوح. وبما أن الاقتصاد مرآة عاكسة للنظام السياسي فأنه يعكس أنماطه وتوجهاته في سن القوانين المتعلقة بالملكية والسوق...الخ، وبهذا فإن النظام السياسي هو الذي يحدد مدى نمو القطاعات الأساسية للبلد، وخاصة الإنتاجية منها، التي تتيح للدولة تكوين الثروة من خلال الموارد المالية اللازمة في سبيل انعاش القطاعات الأخرى. واتضح من خلال التجارب المتكررة للنظم الديمقراطية الحرة أن هناك علاقة وطيدة تربط النظام السياسي الليبرالي بمسألة النمو الاقتصادي.

ت. علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات

هنالك علاقة واضحة بين علم الاقتصاد وعلم الرياضيات، والتي تتضح من خلال المعادلات الرياضية التي يستخدمها الاقتصاديون من أجل توضيح وشرح وتفسير عدد من الظواهر الاقتصادية وحساب قيمة المتغيرات الاقتصادية والعلاقة بين هذه المتغيرات. مثلا قد يتم اللجوء إلى استخدام المعادلات الرياضية لحساب الإيرادات والتكاليف الكلية والحدية، الأرباح، الدخل الفردي، والناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وغيرها.

ث. علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون

لا بد لأي علم من العلوم أن يكون مؤطرا بقوانين تنظمه، وعلم الاقتصاد كغيره من العلوم أخرى قائم على قوانين تعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع،كما لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية المختلفة من إيجار وبيع وشراء...الخ، وكذا ابرام العقود التجارية وفض النزاعات بين الأطراف من دون إطار قانوني يسمح وينظم ذلك. وعندما يسن المشرع المبادئ القانونية لا بد من أن يأخذ بعين الإعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الاقتصادية السائدة في ذلك البلد.

.

ج. علاقة علم الاقتصاد بعلم الاحصاء

من الصعب فصل التحليل والدراسة الاقتصادية عن الأدوات الإحصائية إذ أن الدراسات الاقتصادية تهدف إلى التنبؤ والتخطيط والتقدير سواء كان ذلك على مستوى المشروع الفردي والمؤسساتي أو على مستوى الاقتصاد القومي ككل. لهذا تلعب البيانات والمعلومات الاحصائية دورا هاما للقيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، ولدراسة السوق بهدف معرفة وتحديد العوامل المؤثرة على عرض وطلب سلع ما، لا بد من استخدام الأسلوب الإحصائي، كما تلعب الاحصاءات الديموغرافية دورا هاما في اتخاذ القرارات الخاصة بتخطيط المدن وانشاء المصانع والمحلات التجارية وبناء المدارس والمستشفيات وغيرها. وهنا نجد أن المؤشرات والبيانات الاحصائية وإحصاءات سوق الشغل والإحصاءات التجارية والصناعية...الخ، وكذا المعلومات الاحصائية النقدية والمالية وتلك المتعلقة بالمعاملات الخارجية...الخ، هذه الإحصاءات تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي تستند عليها الدراسات الاقتصادية.

المحور الثاني

التطور التاريخي للفكر الاقتصادي

أولا: المدرسة التجارية

ثانيا: المدرسة الطبيعية

ثالثا: المدرسة الكلاسيكية

رابعا: المدرسة الكنزية

أولا: المدرسة التجارية أو الماركنتينية

لقد أدى زوال النظام الاقطاعي في أوروبا وظهور حركة الإصلاح الديني وميلاد الدولة القومية في بداية القرن السادس عشر، إلى بروز طبقة بورجوازية في المجتمعات الاوروبية التي كانت تدعوا إلى المزيد من التفتح على العالم الخارجي مدفوعة بحركة الاكتشافات الجغرافية وما صاحبها من تكثف التيارات التجارية. ولقد ساير هذه التحولات التيار التجاري أو الماركنتيلي، حيث دعى أنصار هذا الاتجاه إلى تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية التي اعتقدوا أنذاك أنها الكفيلة بتحقيق الرفاه والاستقرار للدولة الحديثة، لتشهد بذلك ميلاد مرحلة جديدة من الفكر الاقتصادي عرف بالرأسمالية التجارية.

أ. تعريف المدرسة التجارية

يطلق مصطلح التجارية أو الماركنتيلية على مجموعة الأفكار والاتجاهات الاقتصادية التي طبقها أنصار الدولة القومية في أوروبا، في الفترة الممتدة ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، والتي كان هدفها الأساسي توفير فائض في الميزان التجاري للدولة، وهذا الفائض هو الوسيلة الوحيدة في نظرهم لاستقطاب المعادن النفيسة اللازمة لجعل الدولة قوية ولا سيما الدولة المحرومة من مناجم الذهب والفضة.

تتميز هذه الفترة من الزمن باحتلال التجارة المرتبة الأولى في النشاط الاقتصادي، واستحوذ هذا النشاط اهتمام المفكرين، وقد اعتبروه كنشاط جديد قادر على تحقيق غنى الدولة وثرائها، ولقد اقتضى نمو التجارة وازدهارها الاهتمام بالصناعة باعتبارها عاملا من عوامل تطور وازدهار النشاط التجاري (صناعة السفن، والسكك الحديدية لنقل المواد والسلع التجارية...الخ)، فكانت الصناعة مرتبطة بالتجارة، وقد أدى ازدهارها في هذه المرحلة من التاريخ إلى استحداث أساليب تجارية جديدة، فزاد استخدام الأوراق المالية في التعاملات، وظهرت أشكال جديدة للشركات، وازدهرت التبادلات التجارية بين مختلف الدول. كما اتبعت الدول المركنتالية ما يعرف بنظام السبائك الذي يحظر بيع المعادن الثمينة خارج الدولة بدون أخذ إذن الحكومة.

ومن أشهر الرواد الفرنسيين نجد لوي بودان، أنطوان دي مونكريتيان وكولبير. ويعد أنطوان دي مونكرتيان أول من بحث في هذا الموضوع من خلال كتابه "الاقتصاد السياسي" عام 1615، وكان أول من قام بتطبيقه في فرنسا هو كولبير حيث عمل على تشجيع الصناعة ونادى إلى إنشاء مصانع نموذجية لكي يقتدي بها الأفراد.

أما في بريطانيا فمن أشهر المفكريين في هذا المجال تشلد **Sir Josiah Child**، وتمبل **Sir William Temple**، ودافينا **Chnlec Doverant**، وتوماس مان **Thomas Mun**، وفي إيطاليا اشتهر الكاتب أنطونيو سيرا **Antonio Serra**.

ب. أفكار ومبادئ المدرسة التجارية

قام التيار التجاري على مجموعة من الأفكار والمبادئ يمكن حصرها فيما يلي:

1. الثروة مصدر القيمة عند التجاريين: يعتبر أصحاب هذا الفكر أن ازدهار الدولة يكون عن طريق الثروة، واعتقدوا أن الطريق إلى ذلك لن يتحقق إلا من خلال جمع أكبر قدر ممكن من المعدن النفيس وليس في قدرتها على إنتاج السلع والخدمات كما هو المقياس الحديث، فالمعادن الثمينة في نظرهم مصدر للثروة ومخزن للقيمة، فقوة الدولة وثرائها يتحدد من خلال حجم ما تملكه من الذهب والفضة، لذلك يرون أنه يتوجب على الدولة الحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة.

2. زيادة الثروة من خلال الحماية الجمركية وميزان تجاري موجب: يرى رواد هذا الفكر أن زيادة الثروة يتم إما من خلال الاستثمار في مناجم الذهب والفضة ومنع خروج هذين المعدنين من البلاد أو تفعيل التجارة الخارجية والسعي إلى تصدير السلع والخدمات بقيمة تزيد عن قيمة واردات البلد من الخارج، وتحقيق ميزان تجاري موجب يحقق فائضا يتم تسديده بالمعادن الثمينة، ويكون ذلك بزيادة الصادرات وفرض الضرائب على الواردات بهدف زيادة الحصول على النقود المعدنية، لذلك يرى التجاريون أن بيع البضائع للآخرين يكون دائما أفضل من شراءها من الآخرين. وللوصول إلى ذلك لا بد من تشجيع الصادرات من المواد المصنعة ومنع استيراد السلع المنافسة للسلع الوطنية، والبحث على مستعمرات ومستوطنات لضمان توفير موارد طبيعية بأسعار منافسة،وكذا انشاء أساطيل بحرية ضخمة لنقل السلع وبناء شركات الملاحة مع ضرورة اتباع سياسة الحماية الجمركية وتطبيق سياسة منع الاستيراد لتوفير ميزان تجاري رابح يشكل فائضه مصدرا للثروة.

3. دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية: يرى أصحاب هذا التيار أن الدولة تلعب دورا هاما لضمان تحقيق مصالح الدولة وأمن الجتمع، فاهتمت الدولة في هذه المرحلة بخلق فرص العمل والقضاء على البطالة، كما أكد أتباع هذا التيار على أهمية زيادة عدد السكان كقوة عمل هامة في النشاط الصناعي ومن تم انخفاض الأجور.و قد أكدت هذه المدرسة على الدور التدخلي للدولة في التصنيع، عبر تشييد صناعة وطنية

تكون أساسا للنهضة، وتمكن البلاد من رفع صادراتها مقابل جلب العملة الذهبية، أما النشاط الزراعي فيقتصر دوره على إنتاج المواد الغذائية للسكان وتوفير المواد الأولية لتوسيع الصناعة.

تطرق التجاريون إلى تحليل الظواهر النقدية وبصفة خاصة جان بودان بتقديمه للقانون الكمي للنقود، الذي كان أول من حلل العلاقة بين كمية النقود ومستويات الأسعار، حيث فسر ظاهرة ارتفاع الاسعار إلى دخول الذهب إلى أوربا، وهذا الأخير يؤدي بالضرورة إلى زيادة كمية النقود، الشيء الذي ينتج عنه انخفاض في قيمة النقود وبالتالي في قدرتها الشرائية. وقد حاول بعض التجاريين التوفيق بين هذه النظرية الكمية وضرورة تكوين فائض من المعدن النفيس عن طريق الإشارة إلى علاقة النقود بالإنتاج، حيث تم الاشارة إلى أن الذهب والفضة لاتنشئ ثروة البلد، ولكن هذه الثروة ترجع إلى توافر السلع الضرورية للحياة، مما يؤدي إلى زيادة الحصيلة من الذهب والفضة، وبهذا توصلوا إلى أن زيادة الإنتاج والرخاء تؤدي إلى زيادة الثروة من المعدن النفيس.

ثانيا: المدرسة الطبيعية أو الفيزيوقراطية

ظهرت المدرسة الفيزيوقراطية في القرن الثامن عشر في ظل النزعات الفكرية الواسعة التي شهدتها أوروبا تلك الفترة، وقد تأثر الفيزيوقراطيون بشكل كبير ومباشر بالنزعة العلمية والتجريبية التي عرفتها فرنسا في تلك الفترة مع كل من مونتيسكيو ،فولتير، جون جاك روسو، ديدور وغيرهم من فلاسفة ومفكري هذا العصر.

وتظهر أهم أعمال هذه المدرسة من خلال أفكار رائدها الطبيب الفرنسي فرانسوا كيناي (فرانسوا كيناي؛ كان طبيب العائلة المالكة، وعضو المجالس الفكرية التي كانت تجمع الأدباء والفنيين والفلاسفة في الدول البورجوازية الأوربية، واهتم كثيرا بالمشاكل الفلاحية، وشارك في وضع منجد "دائرة المعارف" حيث شرح كلمتي "مزارع" و"بذار"، الذي فسر الظواهر الاقتصادية من خلال تشبيه العلاقات الاقتصادية للأشخاص داخل الدولة بالعلاقات التي تحصل بين الأعضاء المكونة للجسم الإنساني.

أ. تعريف المدرسة الفيزيوقراطية

الفيزيوقراطيون أو الطبيعيون هم مجموعة من العلماء والمفكرين والملاك الزراعيين، الذين أيدوا أفكار الاقتصادي فرانسوا كيناي، الذي يعود له الفضل في وضع أسس ومبادئ هذه المدرسة وعلم الاقتصاد السياسي الحديث، بعد إصداره كتابه **"الجداول الاقتصادية"** سنة 1750، وهيمن على الأفكار الاقتصادية في فرنسا إلى غاية قيام الثورة الفرنسية 1789.

بالاضافة إلى الفرنسي كيناي ظهر عدد من المفكرين الذين عملوا على نشر أفكار هذه المدرسة وتطويرها، أهمهم مرسييه دي لافيير **Mercier de la Riviere** وميرابو **Mirabeau** وديبون دي نيمور **Dupont de Nemours**، ويتميز أصحاب هذه المدرسة بكونهم أول من تطرق بشكل منظم عن التفضيل بين الأنشطة الاقتصادية والمهن والبحث عن أفضل النظم الاقتصادية التي تحقق رفاهية الأفراد والمجتمع.

ب. مبادئ ومرتكزات المدرسة الفيزيوقراطية

يمكن تلخيص أهم مبادئ وأسس المدرسة الطبيعية في النقاط التالية:

1. أساس النظام الطبيعي هو الحرية الاقتصادية: يعتبر رواد هذا الفكر أن الفيزيوقراطية هي علم القانون الطبيعي، وأن هذا الأخير يعد نظام مثالي يحقق التوافق بين المصالح المختلفة والمتباينة في المجتمع، كما أن النظام الطبيعي يؤمن بملكية الأفراد والأمن والحرية، وهو نظام إلهي أراده الله لسعادة البشر وأن القوانين التي ترعى هذا النظام هي قوانين من طبيعة الانسان والأشياء وهي التعبير الحي عن الإرادة الإلهية، وإذا ابتعد البشر عن تطبيق هذه القوانين والتي تحكمها الطبيعة فإنهم بالضرورة سيعرفون التعاسة والحرمان.

ويستند النظام الطبيعي على فكرة الملكية بأنواعها المختلفة مع ضرورة احترام هذه الملكية باعتبارها جزء من النظام الطبيعي الذي يحقق رفاهية المجتمع ويساعد على ازدهار الزراعة التي يعتبرونها النشاط الوحيد المنتج، حيث قسموا الملكية إلى الملكية الشخصية (الحق في الحرية)، الملكية العقارية (ملكية الاراضي الزراعية)، الملكية المنقولة (الحق في ملكية ثمرة الجهد).

2. الأرض هي المصدر الأساسي للثروة (مبدأ الريع الصافي): على نقيض المذهب التجاري الذي يعتبر أن مصدر الثروة هو الذهب والفضة وأن الدولة القوية هي التي تملك أكبر كمية من هاته المعادن، عرف الطبيعيون الثروة باستبعاد المعدن النفيس كمصدر لها بل عكس ذلك فهم يعتقدون أن النقود المعدنية ليست إلا ثروة عقيمة، وأن أساس الثروة هي كمية المنتجات والسلع التي تشبع حاجات أفراد المجتمع دون افقار لمصدرها، وبناءا على هذا يعتبر رواد هذا المذهب بأن النشاط المنتج الوحيد هو الزراعة، أما النشاطات الأخرى فهي عقيمة لعدم قدرتها على خلق قيم جديدة أي ما يعرف بالريع الصافي، وهذا ما عبر عليه فرانسوا كيناي بقوله بأن الزراعة هي النشاط الوحيد الذي يعطي ريعا صافيا، فالزراعة تضاعف، في حين أن الصناعة تحول والتجارة تنقل. مثلا حبة القمح التي تزرع في الأرض تعطي أضعافا لها، وهذه الميزة لا تمنحها سوى الأرض، فتضافر العمل البشري مع

عمل الطبيعة يؤدي إلى خلق قيمة جديدة لم تكن موجودة وهي الناتج الصافي. كما يمكن تعريف الريع الصافي عند الفزيقراطيين على أنه عبارة عن ناتج الفرق بين ما يتم انفاقه للحصول على سلعة ما، وبين السلعة بحد ذاتها.

3. كيفية توزيع الدخل ودوران الثروة: بعد أن تطرق الطبيعيون إلى فكرة الريع الصافي، ذهب فرانسوا كيناي إلى تحليل كيفية توزيع الدخل الناتج عن هذا الريع داخل المجتمع، حيث شبه العملية التي يتم عن طريقها توزيع الدخل ودوران الثروة على مختلف طبقات المجتمع بالدورة الدموية داخل جسم الانسان معتمدا بذلك على الجدول الاقتصادي. وتعتبر فكرة توزيع الدخل من أهم إسهامات المدرسة الطبيعية في دراساتهم الاقتصادية.

لقد استطاع كيناي من خلال وضعه للجدول الاقتصادي أن يوضح كيفية انتقال ودوران الثروة من الطبقة الزراعية المنتجة إلى الطبقات الأخرى الغير منتجة، وكيفية عودة هذه الثروة إلى نفس الطبقة المنتجة وهذا في كل سنة من الإنتاج.

كما قسم كيناي المجتمع إلى ثلاثة طبقات:

- **الطبقة المنتجة:** والمتمثلة في المزارعين وهي الطبقة التي تخلق الناتج الصافي؛
- **طبقة الملاك العقاريين:** وهم ملاك الأراضي، بالرغم من أن هذه الطبقة لا تحقق ناتجا بطريقة مباشرة، إلا أنهم احتلوا مكانا وسطا بين طبقة المنتجين والطبقة العقيمة؛
- **الطبقة العقيمة:** وتشمل العاملين في الصناعة والتجارة، واعتبرت هذه الطبقة عقيمة طبقا لنظرية الريع الصافي، حيث أنها لا تحقق انتاجا صافيا كما هو الحال في الزراعة.

ثالثا: المدرسة الكلاسيكية

على ضوء التحولات الاقتصادية التي شهدتها أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر، وظهور الثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر وما صاحبها من تطورات صناعية وبزوغ صناعات جديدة، نشأت أفكار أخرى تتماشى مع الواقع الاقتصادي خاصة وأن أغلب أفكار المدرسة الفيزيوقراطية أصبحت لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي ساد في تلك الفترة. فظهرت مجموعة من الأفكار تشرح وتفسر الأوضاع الجديدة على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الذين قدموا اتجاها جديدا للنظرية الاقتصادية التي آلت إلى قيام مدرسة

اقتصادية تحت اسم المدرسة الكلاسيكية في بريطانيا، ومنذ ظهور هذه المدرسة عرف الاقتصاد عهدا جديدا، تحت اطار فكري ليبرالي متأثرا ببعض أسس وأفكار المدرسة الطبيعية خاصة فيما يتعلق بالحرية والملكية الشخصية.

أ. تعريف المدرسة الكلاسيكية

تعرف المدرسة الكلاسيكية كذلك باسم المدرسة التقليدية، وذلك باعتبارها أول مدرسة اهتمت بوضع أساسيات الإدارة وربطها بطريقة مباشرة بالاقتصاد. كما ارتبطت هذه المدرسة بالفكر الرأسمالي الذي يعتبر المال فيه المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه النشاط الاقتصادي.ظهرت هذه المدرسة بناءا على مجهودات قام بها مجموعة من المفكرين منهم أدم سميث الذي اشتهر بكتابه "ثروة الأمم" الذي نشر سنة 1776 والذي كان له الفضل الكبير في ظهور المذهب الكلاسيكي وتعتبر أفكاره مرجعا أساسيا للفكر الاقتصادي الحديث، والتي تميزت بروح التجديد والإبداع، فمعظم أفكاره جاءت مناقضة لأسس ومبادئ الطبيعيين، ولكنها مرتبطة كل الارتباط بالواقع العملي.

وإلى جانب اسهامات سميث نجد كل من دافيد ريكاردو (1772-1823)، وتوماس مالتس (1766-1843) وجون ستيوارت ميل (1806-1873)، جون باتيست ساي (1767-1832). ولعل أهم ما ميز هذه المدرسة هو البعد عن الدوافع الشخصية والأخلاقية والاعتماد على أدوات تحليلية تدرس المبادئ التي تحكم النظام الرأسمالي دراسة دقيقة. وأهم ما يميز هؤلاء المفكرين وبالرغم من اتفاقهم على معظم مبادئ وأسس المدرسة إلا أنهم انقسموا إلى فئتين فيما يتعلق بمستقبل النظام الرأسمالي، فالبعض منهم كان متفائلا، في حين أن البعض الآخر كان متشائما حول مصير النظام الرأسمالي. غير أن كل الكلاسيكيين يتفقون في نقاط مشتركة تكون الأساس العلمي الفلسفي لفكرهم الاقتصادي.

ب. أسس ومبادئ المدرسة الكلاسيكية

قام المذهب الكلاسيكي على مجموعة من الأسس والمبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. التحليل الكلاسيكي هو تحليل جزئي قائم على تحليل المشاكل الاقتصادية على مستوى الأفراد كدراسة الأسعار والقيمة...الخ، ولكنها تظهر على الجانب الكلي عندما يتعلق الأمر بتوزيع الدخل الكلي. فالفكر الكلاسيكي قائم على المنهج الاستنباطي أي أن المجموعة تتكون بعد إضافة الجزئيات بعضها ببعض؛

2. تعتبر المصلحة الشخصية ومبدأ الحرية الأساس النظري لفلسفة الكلاسيك، حيث يعتبر أدم سميث أن السعي الأفراد إلى تحقيق مصالحهم الشخصية سيؤدي بالتوافق إلى تحقيق الصالح العام، وهذا ما يبين الدور الأساسي للمصلحة الخاصة والدوافع الشخصية في الحياة الاقتصادية؛

3. التوظف الكامل لعناصر الإنتاج، وهذا يعني أن كل من العمالة وعناصر الإنتاج الأخرى مستخدمة استخداما كاملا،وبالتالي لا وجود للبطالة في المجتمع وإن وجدت بطالة فهي تعتبر اختيارية؛

4. يقوم التحليل الكلاسيكي على مبدأ المرونة الكاملة للأسعار والأجور سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان؛

5. يؤمن الكلاسيك بالحرية الاقتصادية للأفراد والأسواق مع سيادة المنافسة الكاملة، بمعنى أن الحرية يجب أن تنمو في اطار المنافسة التامة بين الأفراد بعيدا عن الاحتكار الذي من شأنه أن يقضي على روح الحرية لدى الأفراد . فالحرية الاقتصادية مبدأ ضروري لاستقرار النشاط الاقتصادي؛

6. يعتبر الكلاسيك أن الدولة لا يجب أن تتدخل في الحياة الاقتصادية وأن دورها يقتصر في حماية وتنظيم الأفراد. فالدولة لا تستطيع أن تكون فعالة وذات كفاءة في تحقيق المصلحة العامة، وأي تدخل لها في النشاط الإنتاجي يسبب أضرار في أغلب الأحيان، ويقتصر دور الدولة عند الكلاسيك في القيام ببعض المشاريع التي يعجز الأفراد على إنجازها، لدى يطلق عليها بمصطلح **"الدولة الحامية"**؛

7. يقوم التحليل الكلاسيكي على مبدأ العرض يخلق الطلب المساوي له (بما يعرف بقانون ساي للمنافذ)، وهذا يعني أن الأسعار تتحدد على أساس الكمية المعروضة وأن الطلب تابع له، وهذا ما يجعل الاقتصاد في حالة توازن، وفي إن حدث وإن اختل توازن السوق، فأن هذا الأخير يرجع للتوازن بحد ذاته عن طرق ما يعرف باليد الخفية؛

8. يعتبر التحليل الكلاسيكي تحليل سكوني، أي أن دراستها قائمة على واقع ما وفي فترة زمنية معينة، ومع هذا لا يخلوا تماما من الحركية، فالفلسفة الكلاسكية سكونية التحليل وحركية المضمون.

بهذا يبني الكلاسيك فلسفتهم على مبدأ الحرية كأساس للفعالية الاقتصادية، من خلال السعي إلى تطبيق أليات اقتصاد السوق الحر كوسيلة تنظم السلوك الإنتاجي والاستهلاكي للأفراد، مع ضرورة تدخل الدولة

من خلال سن القوانين والتشريعات وتوفير بيئة سياسية مناسبة من أجل نجاح السياسة الاقتصادية. وعلى هذا الأساس دعى أدم سميث إلى تطبيق الحرية الاقتصادية بطريقة متكاملة وشاملة للجوانب الاجتماعية والسياسية والقانونية للوصول إلى الفعالية الاقتصادية.

رابعا: المدرسة الكينزية

عرفت أفكار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية في الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية العديد من الانتقادات، فنشأت على إثرها مجموعة من الأفكار التي لم تكن مناقضة تماما لمبادئ النظرية التقليدية، ولكنها كانت تحمل في طياتها العديد من الأراء التي كان من شئنها تعزيز النظام الرأسمالي وتطويره، لتعرف تلك الفترة نشوء النظرية الكنزية التي عرفت رواجا كبيرا بعد حدوث أزمة الكساد الكبير سنة 1929، حيث حاولت هذه النظرية تقديم حلول للخروج من هذه الأزمة، وفي عام 1936 قدم الاقتصادي الإنجليزي "جون مينرد كينز" تحيلا جديدا وذلك في كتابه الشهير "النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود" وجدير بالذكر أنه كان قد سبق لمجموعة من الاقتصاديين انتقاد النظرية الكلاسيكية وإبداء أفكار تتناسب مع أفكار كينز خاصة المدرسة السويدية، إلا أن كتاباتهم لم تعرف رواجا بعد انتشار كتابات كنز التي أحدث بها ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي.

أ. تعريف المدرسة الكنزية

تأسست المدرسة الكنزية على يد المفكر الاقتصادي كينز عقب الحرب العالمية الثانية، وقد اعتمد بناء هذه النظرية في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة تلك الفترة، وصعوبة تطبيق النظرية الاقتصادية التقليدية خصوصا نظام المسكوكات الذهبية الذي كانت تسير عليه جل دول العالم تلك الفترة نتيجة الانخفاض الشديد في احتياطاتها من الذهب، فانهار هذا النظام تحت وطأة أزمة الكساد العالمي التي مست معظم الدول الأوروبية الرأسمالية، والتي دفعت إلى غلق معظم المؤسسات الإنتاجية وإفلاسها نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي للإنتاج، فكانت النتيجة الانتشار الكبير للبطالة وانخفاض معدلات الاستثمار والانخفاض المحسوس في الأسعار، فعرف الاقتصاد ركودا كبيرا عجزت النظرية التقليدية إيجاد حل له.

ب. مقومات ومبادئ النظرية الكنزية

تقوم النظرية الكنزية على التحليل الكلي والذي يهتم بأداء الاقتصاد القومي ككل، حيث اهتم كنز ما بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة المشاكل التي تعيق التطور الاقتصادي، وفيما يلي سنتناول المقومات الأساسية التي يقوم عليها التحليل الكنزي.

1. نظرية التوظيف: تتعارض نظرية التوظيف لدى كنز بشدة مع النظرية التقليدية فيما يتعلق بمشكلة البطالة، حيث ترى النظرية الكنزية أن النظام الاقتصادي الرأسمالي غير قادر على ضمان تحقيق التوظف التام، وأن الاقتصاد الوطني قد يصل إلى التوازن في الناتج حتى وإن كانت بطالة أو تضخم. إذ يعتبر كنز أن التوظف الكامل المصحوب بالاستقرار نسبي في الأسعار إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق. وهنا يتبين فشل نظرية التوظيف الكلاسيكية، ويتبين عدم قدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، وأن مستوى التوظيف يتوقف على مستوى الإنفاق الكلي كما وضحه كنز.

2. مرونة الأجور والأسعار: تعارض النظرية الكنزية مبدأ مرونة الأجور والأسعار إثر حدوث انخفاض في الانفاق الكلي والتي من شأنها ضمان التوظيف الكامل. فالنظام الرأسمالي الحديث لم يعد يتقبل سيادة منافسة تامة بل أصبح يسير وفقا لنظام مقيد بعقبات سياسة وعملية تعمل على جعل الأسواق غير قابلة لتحقيق وقبول فكرة مرونة الأسعار والأجور. فالمنتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق بعض السلع الهامة ولن يقبلوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعارض النقابات العمالية الاتجاه نحو تخفيض الأجور في سوق العمل في حالة ما إذا انخفض الناتج الكلي.

3. نظرية الاستثمار والادخار: بينما يرى الكلاسيك أن زيادة الادخار يترتب عليه زيادة في الاستثمار، فإن النظرية الكنزية تعتبر بأن الزيادة في الادخار يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وبالتالي تراجع الطلب على مختلف السلع والخدمات، ويفسر أصحاب هذا الاتجاه أن كل من الاستثمار والادخار يقومان على دوافع مختلفة، فالعائلات قد تدخر من أجل شراء سلعة معينة في المستقبل أو من أجل الاحتياط لظروف طارئة أو لغيرها من الدوافع، بينما دوافع الاستثمار هي تحقيق الربح بالدرجة الأولى وبالتالي فإن الادخار لا يتجه بالضرورة إلى الاستثمار وهذا ما بينه كينز في نظريته.

4. دور الدولة لدى كينز: يتعارض كنز مع النظرية الكلاسيكية في مبدأ الدولة الحامية حيث يرى كينز ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تنشيط الطلب والذي من شأنه تحقيق التشغيل الكامل،

كما على الدولة أن تقوم باتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى اعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف طبقات المجتمع. كما يرى كنز أنه على الدولة تنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق الانفاق الاستثماري في بعض المشروعات و البنى التحتية مما يترتب عليه زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر كما يمكن أن تقوم أيضا بخفض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة، كما تتدخل الدولة للحد من الاحتكار.

5. سعر الفائدة: يعتبر كينز أن النقود ليست حيادية و أن الطلب عليها قد يكون لأغراض و دوافع أخرى بما يعرف عند كنز بتفضيل السيولة، كما يعتبر أن سعر الفائدة أداة تسمح لعرض النقود بالتأثير على الأنشطة الاقتصادية، كما أن معدل سعر الفائدة ليس بالعامل الوحيد المؤثر على قرارات المستثمرين، بل أن توقعات رجال الأعمال للمبيعات و الأرباح و رؤيتهم التشاؤمية أو التفاؤلية لبيئة الأعمال تؤثرا بنسبة كبيرة على قراراتهم الاستثمارية.

6. الطلب الفعال والتوازن الاقتصادي: تنطلق النظرية الكنزية من فكرة عدم قبول وصحة قانون المنافذ لساي، والذي بمقتضاه أن العرض يخلق الطلب المساوي له. وعلى عكس ذلك يعتبر كنز أن الطلب هو الذي يخلق العرض وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم كل من الإنتاج والعمالة . كما يتوقف التوازن في الاقتصاد على مستوى الإنفاق الكلي على الناتج، فارتفاع في الإنفاق الكلي يترتب عليه زيادة في التوظيف والإنتاج إلى أن يبلغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل وبالمقابل فإن الانخفاض في الإنفاق الكلي سوف يؤدي للركود.

ت. الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية

1. رأى كينز أن السياسة النقدية ذات تأثير نسبي و غير فعال على الطلب،في حين يعتبر كثير من الاقتصاديين أن السياسة النقدية يمكن أن تلعب دورا مهما في تحديد الطلب؛

2. يرى الكثير من الاقتصاديين أن السياسة المالية المتمثلة في الانفاق الحكومي و الضرائب لا تؤثر على الطلب بما يكفي لضمان تحقيق نمو مستقر للناتج؛

3. هناك الكثير من نقاد النظرية الكينزية الذين يعتبرون بأن كنز ركز كثيرا في تحليله على دور الدولة في التمويل الاستثماري على المشروعات، مما يحقق فوائد مكتسبة، من المستحيل خفضها بعد الركود؛

4. يرى بعض الاقتصاديين أن السياسة التوسعية غير فعالة إذ أنهم يعتبرون انخفاض الضرائب المصاحب للإنفاق الحكومي أمرا مؤقتا، فيتجهون أكثر إلى الادخار تحسبا لارتفاع الضرائب مرة أخرى وبالتالي يتوقفون عن الإنفاق.

المحور الثالث

مدخل للمشكلة الاقتصادية

أولا: ماهية المشكلة الاقتصادية

ثانيا: أركان المشكلة الاقتصادية

ثالثا: عناصر المشكلة الاقتصادية

رابعا: حلول المشكلة الاقتصادية

أولا: ماهية المشكلة الاقتصادية

يمكن تعريف المشكلة الاقتصادية على أنها عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته الإنسانية من منتجات سلعية وخدمية في ظل ندرة الموارد الطبيعية وكذا وسائل الإنتاج المتعلقة بذلك، وتختلف المشكلة الاقتصادية في طريقة علاجها وحلها والتعامل معها على حسب حدتها ودرجة آثارها الممكنة.

على اختلاف منطلقاتها الفكرية فإن الأنظمة الاقتصادية تختلف في موقفها من مبدأ الحرية الاقتصادية، حيث تصل في بعض الأحيان إلى حد التباين والتناقض، إذ أن هذا الأمر جعل من تحديد حجم التدخل الحكومي ومجال الحرية الاقتصادية محورا قائما للجدل فيما بينها حتى الساعة. وفي المقابل فإنه يلاحظ أن كل من هذه المنظومات الاقتصادية تسعى إلى ابتكار الطريقة الأكفأ لحل جميع المشاكل الاقتصادية بتحديد الكيفية التي يتم فيها استخدام الموارد الطبيعية والتصرف في ندرتها بشكل سليم من أجل إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بما يحقق أعلى مستوى ممكن من الاشباع والرفاه الاقتصاديين للمجتمع ككل.

والمشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية، يتسبب فيها الإنسان، وذلك من عدة وجهات منها:

أ. حين يفرط في الاستهلاك بشكل لا قيود له؛ فيغرق في الترف، والإسراف، والتبذير في الأمور الفاسدة؛

ب. حينما يسود الظلم والطغيان، فيحدث نهب الدول والاستيلاء على خيراتها واستعمارها وقهرها ومنع حدوث أي تنمية بها؛

ت. حين يركن الإنسان إلى الكسل، والخضوع وترك العمل.

كما يعود التباين في موقف الأنظمة الاقتصادية والدول المختلفة تجاه مبدأ الحرية الاقتصادية في الأساس إلى إختلاف الرؤى حول إيجاد الطرق المثلى لحل المشكلة الاقتصادية، حيث يتطلب تفسير ذلك الوقوف عند القاعدة الفكرية التي تنطلق منها هذه الأنظمة في بناء مواقفها تلك. إذ أن محاولة ايجاد الحلول الممكنة للمشكلة الاقتصادية يتطلب وجود بعدين متباينين؛ أحدهما إيجابي (واقعي) **Positive**، والثاني معياري **Normative**. كما أن تقديم أحدهما على الثاني سوف يؤثر لا محالا على شكل النظام المتبع وطبيعة القرارات المتخذة من أجل حل هذه المعضلة، وبالتالي سوف يتحدد موقف تلك الدول والأنظمة من الحرية الاقتصادية. ومن البعد الواقعي فإن علم الاقتصاد يبحث عند إنطلاقه في سبيل حل المشكلة الاقتصادية عن

الحقائق العلمية الممكنة والقائمة على أرض الواقع في المنظومة الاقتصادية، فهو بهذا مستقل وحيادي عن كل المواقف الأخلاقية، أو هو كما تطرق له **"جون ماينر كينز"** أنه لا يتعامل مع **(ما يجب أن يكون)**، ولكن يجب أن يتعامل مع **(ما هو كائن)**، أو: " It deals with **"what is"** not with **"what ought to be"**"، وكأفضل مثال لذلك: قانون الطلب والعرض، قانون تزايد أو تناقص الغلة، علاقة الأسعار بتحرير التجارة، علاقة الأجور بالإنتاج...الخ.

وأما بالنسبة لعلم الاقتصاد الذي ينطلق في حل المشكلة الاقتصادية من البعد المعياري، فإنه ينطوي على القيم والمبادئ الأخلاقية، الأمر الذي يخرجه عن مساحة المسلمات الاقتصادية التقنية المجردة، حيث أنه ينقاد لما يطلبه أفراد المجتمع، سواء على مستوى ما يختاره من الوسائل أو على مستوى تحديد الأهداف، فهو يدرس "**ما يجب أن يكون**" لا "**ما هو كائن**"، ومثال ذلك تعيين شروط المدفوعات التحويلية من معونات الفقراء التي تمنحها الحكومة، أو قرارات السياسات الاقتصادية للحد من تأثير ظاهرة التضخم على زيادة معدلات البطالة...الخ.

وقد نشأ عما سبق وجهين متناقضين من الأنظمة:

الوجه الأول من الأنظمة ينطلق من البعد الواقعي في حل المشكلة الاقتصادية، إذ يقر بإعتماده على القوانين الطبيعية الممثلة في القوى التي تحكم السوق، ويسمى اقتصادها **باقتصاد السوق Market Economy**، حيث تنادي هذه الأنظمة بتقليص الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد بل وحصره في تحقيق العدالة والنظام والأمن، كما تقوم فيها الوحدات الاقتصادية من أشخاص معنوية وطبيعية باتخاذ القرارات المهمة التي تخص عملية الانتاج. وتشتمل القوى المحركة في هذا السوق على الأرباح والخسائر وتحديد أسقف الأسعار ونظام المكافآت والحوافز والعقوبات...الخ، إذ يبنى عليها تحديد أسلوب الإنتاج وكمياته والتقنيات الملائمة لذلك، في محيط يغلب عليه نزعة تدنئة التكاليف وتحقيق أقصى ربح، مع إرضاء وكسب أكبر قدر ممكن من المستهلكين. ومن خلال هذه السوق فإنه يتحدد ما يجب إتخاذه من قرارات الأفراد والجماعات المتعلقة بتوجيه دخولهم وكيفية انفاقها بالشكل الاستهلاكي الذي يحلو لهم.

أما الوجه الثاني من الأنظمة، فإنه ينطلق من البعد المعياري في حل المشكلة الاقتصادية، حيث تعتمد هذه الأنظمة في ذلك على اعتماد أسلوب التخطيط المركزي، حيث أنها تستطيع من خلاله توجيه الاقتصاد بما ينسجم والأهداف المنشودة التي سطرتها لذات الغرض، إذ تتصف بالسيطرة الحكومية على جميع القطاعات وعلى جملة القرارات المهمة المتعلقة بعمليتي الإنتاج والتوزيع، وتعرف هذه الاقتصادات **بالمركزية الموجهة Command Economies**. كما تحكم الدولة قبضتها في هذه الأنظمة على معظم الوسائل المتعلقة

بالإنتاج، حيث تمتلك وتقوم بتسيير جميع العمليات الانتاجية لدى غالبية المشروعات الاقتصادية، وفي نفس الوقت تعتبر مسؤولة عن عمليات التوظيف وتقييم أداء العمال لوظائفهم، وتقرر هذه المنظمات أيضا الكيفية التي تكفل تخصيص الموارد الطبيعية للقطاعات المختلفة للاقتصاد وكذا توزيع الناتج الوطني بين أفراد المجتمع.

ولا تظهر المشكلة الاقتصادية في البلدان الصناعية المتقدمة أو في البلدان النفطية ذات الدخل المرتفع بالنسبة للفرد الواحد من إجمالي السكان. في حين تبدو المشكلة بشكل جلي لدى غالبية السكان في البلدان قليلة الموارد، المكتظة بالسكان الراغبين بالاستهلاك رغم عدم توفر لديهم الإمكانيات الضرورية، وهنا تتضح مشكلة ارتفاع الأسعار نتيجة نقص العرض عن الطلب كما هو الحال بالنسبة للمنتوجات المحلية. وتزداد المشكلة الاقتصادية حدة عندما يكون الدخل العام أو الخاص قليلا إذا ما قورن بعدد السكان، إذ تكون حصة الفرد منه قليلة نتيجة لذلك.

ويشير الواقع المعاصر إلى عدم وجود تطبيق لأي من الوجهين السالفي الذكر المتطرفين بصفة عامة، إذ ثبت بالتجربة فشل آليات السوق في توفير حل أمثل ومناسب للمشكلة الاقتصادية على جميع الأصعدة الانتاجية والتخصيصية والتوزيعية، مثلما فشل أسلوب التخطيط في أن يحل محل السوق في توفير حلول تقترن بذلك. ولهذا تنتهج جميع المجتمعات المتحضرة اليوم العمل بنظام **الاقتصاد المختلط Mixed Economy**، الذي يجمع بين كلا الوجهين.

إن مفهوم الحرية الاقتصادية يتألف من معنيين إثنين؛ **الأول ايجابي**، ويشتمل على مضامين يصعب تعيينها، كما تختلف ضروراتها باختلاف الأزمنة والأمكنة، الممثلة في اعتماد تحقق هذه الحرية واستمرارها، وعلى الدولة أن تتدخل فقط لتنظيمها. **والثاني سلبي**، وهو ذو دلالة عملية واضحة، تتمثل في تقييد دور الدولة في إتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة والضرورية.

واستنتاجا لما سبق فإنه لا يمكن أن يستقيم مفهوم الحرية الاقتصادية دون تضمينه للمعنيين السابقين، حيث لا يمكن تصور تطبيق ناجع لمبادئ الحرية الاقتصادية دون تفعيل أثر هذين المعنيين في جميع الممارسات التنظيمية للقواعد والنظريات الاقتصادية المختلفة.

ثانيا: أركان المشكلة الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية ما هي إلا مشكلة إختيار، ويتصل بهذه العملية ثلاث أسئلة رئيسية تواجه كل المجتمعات والمنظومات الاقتصادية والتي تمثل في الأساس أركان المشكلة الاقتصادية:

السؤال الأول: ماذا ننتج؟

أي ماذا تنتج المنظمات االقتصادية من السلع والخدمات بواسطة الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية المتاحة لديها.

السؤال الثاني: كيف ننتج؟

أي ما هي الطريقة المثلى للإنتاج، إذ أن طرق الإنتاج متشعبة ولزاما على المنظمات الاقتصادية اختيار أفضلها تحقيقا لأقل تكلفة ممكنة.

السؤال الثالث: لمن ننتج؟

ونقصد من وراء طرح هذا السؤال، من الذي سيستفيد من هذا الإنتاج وكيف يتم توزيع ذلك الإنتاج على أفراد المجتمع.

حيث أن الإجابات على هذه الأسئلة تختلف باختلاف الثقافات والمجتمعات وفقا للأنظمة الاقتصادية المعمول بها فيها.

ثالثا: عناصر المشكله الاقتصادية

إن نشأة المشكلة الاقتصادية أدت إلى نشأة علم الاقتصاد الذي يدرس هذه المشكلة وما يتفرع عنها، إذ يفسر بهذا المنطلق حقيقتين:

أ. تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها

تتعدد وتكرر وتتجدد وتتزايد حاجات الإنسان باستمرار، كتزايد حاجته للمشرب والمأكل والعلاج والمسكن...الخ، كما أن إشباع حاجاته تلك يتطلب إنتاج سلع وخدمات عديدة ومختلفة تقابل تماما تلك الطلبات المتنامية بإستمرار.

ب. الموارد

تتمثل الموارد في كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية بشكل مباشر أو غيره، وبالتالي فإن الهواء يعتبر موردا لأنه يشبع حاجة المجتمع إلى التنفس، وكذا الأرض الزراعية فإنها تعتبر موردا من الموارد، حيث أنها تشبع

حاجة الفرد إلى المشرب والغذاء والكساء، كما أن الشمس تعتبر موردا أيضا لأن أشعتها وحرارتها ضرورية للحياة الانسانية، وتنقسم الموارد الاقتصادية إلى حرة وأخرى اقتصادية:

1. **الموارد الحرة غير الاقتصادية:** تكون متوفرة في الطبيعة بشكل وفير وتكفي لإشباع جميع الحاجات الإنسانية على اختلافها، إذ لا يدفع الانسان ثمنا مقابل الحصول عليها، كالشمس والماء والهواء...الخ. فهي لا تتصف بالندرة وليست جزءا من المشكلة الاقتصادية لذلك لا يهتم بها علم الاقتصاد.
2. **الموارد الاقتصادية:** تكون محدودة وغير كافية لإشباع كل حاجات الإنسان المختلفة، إذ تتميز بالندرة النسبية والمحدودية،

كما يمكن تعريف الموارد الاقتصادية بأنها كميات محدودة والقابلة للتملك والاستئثار ولا يتم الحصول عليها إلا ببذل جهد ولها ثمن، وهي عبارة عن وسائل لخلق أموال اقتصادية (سلع وخدمات) تستخدم لإشباع الحاجات بصوره مباشرة آو غير مباشرة. كما يعتبر معيار الندرة لديها هو وجود ثمن مقابل الحصول عليها، نلخصها فيما يلي:

- **موارد طبيعية:** كالأراضي وما تحمله فوقها وما تكتنزه تحتها؛
- **موارد بشرية:** وتتمثل في أصحاب المشروعات والعمال؛
- **موارد رأسمالية:** وتتمثل في الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات الظرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المختلفة.

ويمكن أن نستنتج مما سبق الشروط التي يجب توافرها في الموارد حتى يمكن اعتبارها مواردا اقتصاديا نوجزها في التالي:

1. **الندرة أو المحدودية السببية:** وهذا الشرط لا يعني بالضروره القلة لأن الموارد قد تكون كثيرة لكن ليس بما يكفي لإشباع الحاجات مما يجعلها سببا في نشأة المشكلة الاقتصادية؛
2. **وجود ثمن ولو كان بسيطا لهذه الموارد:** إذ يرتبط الثمن بالندرة، وكلما ازدادت الندرة ازداد هذا الثمن، ويجب أن يكون ثمنها ليس معدوما؛

3. تحتاج إلى تخصيص موارد لإنتاجها وارتباط الحصول عليها بجهد: فالهواء الذي يحيط بنا مثلا نتنفسه دون شعور في اليقظة والنوم ودون جهد أو استغراق وقت لذلك لا يعتبر موردا اقتصاديا، أما إذا تم بذل جهد وانجاز عمليات مختلفة للحصول عليه فإنه يصبح موردا اقتصاديا.

إن الفرق بين الموارد الحرة غير الاقتصادية والموارد الاقتصادية ليس ثابتا، لأنه لا يعبر عن صفات ثابتة في الموارد نفسها بل يتغير بحسب طبيعة العلاقة القائمة بين الموارد من جهة، ومستوى الحاجات المطلوب إشباعها من جهة آخرى. فالأخشاب على سبيل المثال لم تكن في العصور القديمة موردا اقتصاديا لتوفرها بكثرة تفوق الحاجة إليها لكن تصنيفها اختلف مع التقدم البشري بسبب زياده عدد السكان من جهة، وتطور وتعدد استخدامات الأخشاب من جهة أخرى فأصبحت موردا أقتصادي.

واستنتاجا للنقاط السابقة فإن علم الاقتصاد يعتبر فرعا العلوم الاجتماعية يبحث في كيفية استخدام محدودية الموارد الطبيعية النادرة قصد إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة والمتعددة اللامتناهية.

كما أنه من الضروري أن يقرر أي مجتمع على الإطلاق عند دراسة المشكلة الاقتصادية أمرين اثنين:

- أولهما اختيار الحاجات التي سوف يتم إشباعها؛
- وثانيهما مسألة الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والاختيار الأمثل بين الاستخدامات البديلة لها، من أجل تحقيق أقصى إنتاج من السلع والخدمات قصد إشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية المتعددة.

رابعا: حلول المشكلة الاقتصادية

تختلف النظم الاقتصادية فيما بينها باختلاف أدواتها وسياستها التي تقرر انتهاجها بخصوص مواجهة المشكلة الاقتصادية، كما تختلف حلول هذه المشكلة باختلاف الأنظمة الاقتصادية السائدة

أ. بالنسبة للنظام الاقتصادي الرأسمالي: إن هذا النظام يعتمد على آلية السوق، ومن خلال جهاز الأسعار أو تحديد ثمن السلع والخدمات الخاصة في مواجهة المشكلة الاقتصادية المرتبطة بها، كما يتم تحديد أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وفقا لتفاعل قوى الطلب والعرض المتاحة. كما يضمن هذا الجهاز أيضا تحقيق التوازن بين موارد الدولة ذات الندرة النسبية وحاجات ورغبات الأفراد المختلفة والمتشعبة اللامتناهية.

إن الدور الذي تلعبه السياسة الاقتصادية من خلال مسألة تحديد الأسعار فيما يتعلق باختيار طريقة الإنتاج عن طريق تفاعل قوى الطلب والعرض من شأنه اختيار التوليفة المثلى من عناصر الإنتاج وفقا لأسعارها المحققة لإنتاج ذو كفاءة وجودة عالية وبأقل التكاليف وتحقيق أقصى ربح ممكن، أين يعتبر الفرد أو ما يعبر عنه بالقطاع الخاص المسؤول الأول عن الإنتاج في المجتمع. كما يحصل كل فرد شارك في العملية الإنتاجية على عائد أو دخل مقابل إسهامه في الإنتاج. ويتحدد هذا العائد بعاملين:

1. مقدار ما يمتلكه من عناصر إنتاجية؛
2. سعر عنصر الإنتاج السائد في السوق.

ب. بالنسبة للنظام الاشتراكي: اعتمد النظام الاشتراكي على منطق التخطيط المركزي كأداة رئيسية ووحيدة لمواجهة المشكلة الاقتصادية، حيث تقوم الدولة من خلاله بالدور الأساسي في وضع السياسة الاقتصادية من خلال هيئة التخطيط. وذلك بوضع خطط شاملة تحدد الأولويات من السلع والخدمات التي ترى أهميتها القصوى للمجتمع ثم يتم بعد ذلك توزيع الموارد على القطاعات الإنتاجية بما يتناسب مع تلك الأولويات وبهذا تكون الدولة الاشتراكية قد أجابت على السؤال الأول من أركان المشكلة الاقتصادية "ماذا ينتج؟".

كما يتم تحديد نسبة الموارد التي توجه للقطاع الإنتاجي من خلال الخطة التي ترسمها الدولة الاشتراكية بشكل واضح لنسبة الموارد اللازمة لقطاع الاستثمار وسلع الاستهلاك، كما يتم تحديد أسلوب الإنتاج لكل وحدة إنتاجية وهذا من خلال الاعتماد على عنصرين اثنين:

- **العنصر الأول:** مدى توفر العنصر الإنتاجي؛
- **العنصر الثاني:** مدى قربه من الوحدات الإنتاجية.

وبخصوص ثاني أركان المشكلة الاقتصادية "كيف ينتج؟". فإن النظام الاشتراكي يبحث في كيفية توزيع الناتج الوطني على أفراد مجتمعه، إذ أن الدولة هي التي تمتلك جميع عناصر الإنتاج، ويعتبر عنصر العمل هو العنصر والمعيار الوحيد الذي يتم من خلاله توزيع الدخل الكلي على أفراد المجتمع.

إن نمط توزيع الدخل الوطني لدى النظام الاشتراكي يكون محددا مسبقا بناء على قرارات السلطة المركزية، فالفرد داخل هذا النظام يطلب منه أن يبذل ما يستطيع في حين أنه لا يحصل إلا على ما يحتاجه وفقط.

يتفق النظام الرأس مالي والنظام الاشتراكي في أن حل المشكلة بصفة نهائية غير ممكن ولكن يتم التعامل معها عن طريق وضع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية قصد معالجة الوضع الراهن لها.

المحور الرابع

مدخل إلى النشاط الاقتصادي

أولا: الانتاج

ثانيا: التوزيع

ثالثا: الاستهلاك

رابعا: الادخار

خامسا: الاستثمار

أولا: الانتاج

وفقا للفكر الاقتصادي السائد فإن التعريفات الخاصة بمفهوم الإنتاج في الاقتصاد تتفاوت من منظومة إلى أخرى، إذ يعريف مفهوم الإنتاج كما أشير له في الفكر الاقتصادي القديم على أنه أي نشاط إنساني يمارس في القطاع الزراعي، كما أن مذهب الفيزيوقراطية عرفه على أنه ذلك النشاط الإنساني الممارس بغية إيجاد ناتج مادي صاف، مثل الناتج الزراعي الصافي. وأشار الاقتصادي الشهير آدم سميث في الفكر الاقتصادي الحديث إلى أن الإنتاج عبارة عن مجموعة من الجهود والنشاطات التي يمارسها الإنسان بغية التوصل إلى الأموال المادية وخلقها، حيث يشمل هذا التعريف جميع المنتجات الصناعية والزراعية.

ويمكننا أن نستنتج مما سبق أن الإنتاج يعرف على أنه الناتج المادي المتوصل إليه عن طريق مجموعة من الممارسات التي تؤدى إلى خلق منفعة مادية أو معنوية لم تكن موجودة من قبل، أو زيادة مقدار ما من المنفعة إلى منفعة موجودة أصلا بهدف تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات الأفراد المتعددة واللامتناهية.

أ. عناصر الإنتاج

إن الحل الاقتصادي الأول لأي مشكلة اقتصادية يكمن في إشباع الرغبات الإنسانية وحاجاتها، كما أن عملية إشباع تلك الرغبات لا تأتي بشكل مباشر بواسطة الطبيعة أو البيئة المحيطة، ولكن الأمر يتطلب اتخاذ قرارات وممارسات عديدة تعنى بالتغيير والتحويل على بعض الموارد الطبيعية المتاحة لتصبح صالحة وفعالة بالنسبة للاستخدام البشري، ويمكننا أن نوجز عناصر الإنتاج فيما يلي:

1. **الموارد الطبيعية المتاحة:** وهي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية يستلزمها بقاء الإنسان أو يستخدمها لبناء حضارته، كما أنها تتراجع نتيجة الاستغلال المفرط والإهمال، وتتمثل في الطاقة وعلى رأسها النفط وعلى المعادن كالفوسفات والحديد الخام...الخ؛

2. **العمل:** ويقصد به الجهد أو النشاط الذي يبذله الفرد خلال خلقه للسلع والخدمات في مراحل العملية الإنتاجية؛

3. **رأس المال:** حيث يقصد به الأموال والمواد والأدوات اللازمة لإنشاء نشاط اقتصادي أو تجاري، يكون الهدف منه الربح أو الدعاية أو الأعمال الإنسانية، ويعتبر رأس المال المحرك الأساسي لأي مشروع أو عمل استثماري يهدف لزيادة القدرة الإنتاجية لأي منظومة اقتصادية كانت، ويتكون من مجموعات أساسية غير

متجانسة يتفرع منها أشكال فرعية من العوامل ذات القدرة على الإنتاج مثل الأدوات والمواد الخام، وإدارة الموارد البشرية النادرة والمواد المساعدة في الإنتاج؛

4. **التنظيم:** حيث يقوم المنظم بهذه العملية في سبيل التنسيق بين عناصر الإنتاج الأخرى، بهدف تحقيق الفائدة المنشودة من المشروع الاقتصادي المقام. وظهر التنظيم مع ظهور المؤسسات الاقتصادية الكبرى بهدف تعظيم الربح في أقصى مدة زمنية ممكنة، مع تخفيض حجم التكاليف وزيادة مردودية الإنتاج، عن طريق الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد البشرية والاقتصادية المتاحة.

ب. أنواع الإنتاج

ينقسم الانتاج إلى معنوي وآخر مادي على النحو التالي:

1. **الإنتاج المعنوي:** وهو المعروف أيضا بالإنتاج غير المادي، حيث يشمل كافة السلع المنتجة سواء كانت إنتاجية أم استهلاكية بقصد إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية المتعددة والمتشعبة، كالعلاج والتعليم والتجارة...الخ؛

2. **الإنتاج المادي:** يتحلى هذا النوع من الإنتاج بعدة أوجه وصفات كأن يكون إنتاجا زراعيا، أو أن يختص بصناعة الماكنات والطائرات وصناعة الأنسجة والملابس وغيرها؛ إذ أنه يعبر عن شيء ملموس يمكن للإنسان إن يستفيد منه؛

ثانيا: التوزيع

تعرف نظرية التوزيع في أدبيات الاقتصاد القائم على أنها تلك النظرية التي تبحث في كيفية تسقيف أثمان خدمات عوامل عناصر الانتاج التي تسهم في العملية الانتاجية على اختلاف مراحلها ومن ثم توزيعها، كما أن هذه النظرية تبحث في الطريقة التي تتفاعل بها الأسباب المحددة للعرض والطلب عن تلك العناصر عند تسقيف أسعارها.

كما تعد نظرية التوزيع إحدى الركائز الهامة في علم الاقتصاد، إذ يتم بمقتضاها توزيع الدخل الذي تم الحصول عليه من عمليات الإنتاج المختلفة (سواء كان ذلك الإنتاج في مجال الصناعة أو التجارة أو الزراعة أو حتى في قطاع الخدمات) على عوامل عناصر الإنتاج التي أسهمت في تحقيقه والمتمثلة في الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التوزيع هو توزيع الدخل القومي والثروة على القوى الانتاجية في المجتمع، كما ينظر البعض إليه على أنه تقسيم الناتج الوطني الكلي بين جميع أفراد المجتمع ومنظوماته. ولهذا يمكن أن نعرف التوزيع على أنه الوسيلة التي يتم على أساسها تقسيم الدخل والثروة الوطنيتين بين جميع أفراد المجتمع وفئاته ومنظوماته، طبقا لأيديولوجية النظام الاقتصادي القائم وفي ظل سيادة التطلعات الحضارية والتقاليد والقيم التي يتمتع بها المجتمع.

وقد فرق الاقتصاديون بين نوعين من التوزيع؛ التوزيع الشخصي وكذا التوزيع الوظيفي، فالتوزيع الشخصي هو الذي يبين مقدار أو نصيب كل فرد من الدخل الوطني الكلي في السنة، دون أن يأخذ قي الحسبان وظيفته في العملية الإنتاجية، أما التوزيع الوظيفي فيقصد به تحديد أنصبة خدمات عوامل عناصر الانتاج من إجمالي الدخل الوطني الكلي الناشئ طبقا لوظيفة كل خدمة أثناء العملية الانتاجية.

ويعتبر توزيع المنتج أحد الأربع عناصر المكونة للخليط التسويقي. حيث يعد التوزيع عملية إتاحة المنتجات من السلع أو الخدمات بغية الاستخدام أو الاستهلاك من طرف المستهلك التجاري، ويكون هذا من خلال استعمال وسائل مباشرة أو غير مباشرة نعبر عنها بالوسطاء في العملية التجارية.

كما أن للتوزيع عدة قنوات، إذ تعتبر وسيلة تنظيم النشاط الخاص بنقل أو تحريك السلع من المنتج إلى المستهلك، حيث تسد بذلك الفجوة التي تفصل بينهما من خلال جملة من الوسطاء المتمثلين في السماسرة والوكلاء بالإضافة إلى وتجار التجزئة وتجار الجملة، بغية تحقيق منافع مكانية وأخرى زمانية وتحقيق منافع ملكية من خلال توزيع السلع أو الخدمات المنتجة.

وتمتلك قنوات التوزيع وظائف متشعبة وعديدة يعنى بعضها بعملية تبادل السلعة أو المنتج كالبحوث اللازمة لتيسير عملية التبادل ونشاط الترويج للتعريف بالسلع المنتجة، وكذا إجراء الاتصالات بهدف الحصول على مشترين للسلع المنتجة، وكذلك تجانس أحجام السلع وأشكالها ومدى قدرتها على اشباع متطلبات ورغبات المستهلكين لها. كما أن هناك مجموعة أخرى الوظائف تختص بالأنشطة الخدمية، وعادة ما تشمل أنظمة التوزيع لتخزين ونقل السلع، كما أن استخدام قنوات توزيع غير ملائمة قد يحدث تمويلا غير ملائم لنشاط قنوات التوزيع، مما يزيد من تحمل المخاطر التي قد تنجم جراء ذلك.

وتتكون منافذ أو قنوات التوزيع من مستويات مختلفة، تبدأ بالمنتج وتنتهي بالمستهلك. وكل منفذ توزيع في القناة ينجز عملا معينا، يسهم في ترويج السلع ونقلها نحو مواقع الاستهلاك. أي استعمال جملة من الوسطاء يمثلون مستويات أو منافذ التوزيع المتشعبة، إذ يختلف طول منافذ التوزيع تلك كالآتي:

أ. منافذ توزيع تتكون من المنتجين الذين يبيعون السلع مباشرة للمستخدمين النهائيين أو المستهلكين لها؛

ب. منافذ توزيع تتكون من منتجين إثنين ووسيط واحد يتمثل في تجار التجزئة للسلع الاستهلاكية أو وكلاء البيع، في حالة ما إذا كانت السلع صناعية، ثم المستهلك النهائي للسلعة؛

ت. منافذ توزيع تتكون من منتج ووسيطين إثنين يمثلهما تاجر التجزئة وتاجر الجملة في حالة السلع الاستهلاكية والموزع ووكيل البيع في حالة السلع الصناعية الاستهلاكية فالمستهلك النهائي للسلعة.

ثالثا: الإستهلاك

يمكن حصر معنى الاستهلاك في إتلاف السلع أو استخدامها أو هو عملية التمتع بخدمات معينة، بغرض إشباع رغبات أو حاجات معينة. ويمكن التمعن في الاستهلاك على أنه الغاية أو الهدف الرئيسي لجميع الأنشطة الاقتصادية، كما أن له علاقة عضوية ووطيدة بالإنتاج، حيث أنه يقابل دائما إما بالسلع التي أنتجت سابقا وإما بالسلع التي ستنتج في ذلك الوقت. وهو يتمتع بدور رئيسي في التركيبة الأساسية للبنيان الاقتصادي في ما يخص تدوير العجلة الاقتصادية نحو الأمام، إذ أن فرص العمل وجملة الاستثمارات هما أمران مرتبطان بكمية الطلب الكلي على منتجات السلع والخدمات.

ويعد استهلاكا عاما، كل شكل من أشكال الاستهلاك، حتى ولو كان ذالك الاستهلاك يعنى بهيئة ذات شخصية اعتبارية أو بشخص عادي أو كان متعلقا بمؤسسة خاصة وإن كان كذلك دائرة حكومية أو مؤسسة من مؤسسات الدولة المتنوعة.

وفي جميع الأحوال فإن المستهلك ينفق جزءا من موارده السنوية أو من دخله على جملة منتجات السلع والخدمات التي يراها ضرورية لاستمرار وجوده ولبقائه. ويكون إنفاق المستهلك في العادة إما على سلع يتم إتلافها نهائيا كالملبس والمأكل، وإما على سلع معمرة كالأجهزة وأثاث المنازل المختلفة ووسائل النقل...الخ، حيث يكون الاستهلاك خاصا في كل الحالات، فهو إما أن يؤدي إلى وأد السلعة المستهلكة عند استعمالها للمرة الأولى أو عند استخدامها لمدد أطول، حيث يسمى في هذه الحالة استهلاكا نهائيا، ويسمى الاستهلاك بالاستهلاك الوسيط

إذا اعتبرت السلع المستهلة منه كمواد وسيطة في سبيل الحصول على منتجات جديدة أخرى أكثر منفعة أو ذات منفعة مختلفة، وبالمعنى المطلق للكلمة لا نسميه استهلاكا، وإنما هو تعبير عن نشاط إنتاجي يدخل ضمن دائرة الاستثمار.

وينفق الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد إما على الادخار الذي يتحول إلى استثمار آخر يسهم في نمو حجم الناتج الإجمالي في مرحلة لاحقة وإما على الاستهلاك الكلي. حيث أنه البديهي أن هناك علاقة متاخلة ووطيدة بين الاستهلاك والدخل، وعلى اختلاف النظريات الاقتصادية التي تتناول الكيفية التي يتصرف بها المستهلك وطبيعة الإنفاق الاستهلاكي ذاته، فإن أغلبها لا يخالف وجود تلك العلاقة، حيث أن الاختلاف بين تلك النظريات لا يخرج عن طائلة تحديد طبيعة الدخل والعوامل المؤثرة فيه وتفسيرها بصور مختلفة. كما وقد توصل علم الاحصاء إلى أن حصة الاستهلاك تزداد بالنسبة إلى حجم الدخل كلما انخفض المستوى العام للدخل. وهذا الذي تشير إليه إحصائيات الدول المتقدمة في القرن التاسع عشر، إذ أن حجم الإنفاق لديها على الاستهلاك في الأحوال العادية كان في تلك الفترات كان يتراوح ما بين 84% و94% من إجمالي الدخل.

وأول من أشار إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد بشكل رئيسي على مستوى حجم الدخل هو العالم الاقتصادي الشهير "جون ماينر كينز". حيث أشار من خلال مؤلفاته إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه نحو الزيادة مع كل زيادة في حجم الدخل، بحيث تكون زيادة حجم الاستهلاك أقل من إجمالي الزيادة في حجم الدخل طالما أن هناك جزءا من الدخل يوجه نحو الادخار.

وتتمثل العلاقة بين الدخل والاستهلاك في العلاقة العامة لدالة الاستهلاك التالية:

$$C = c_0 + c_1 Y$$

وللتحقق من مدى صحة نظرية جون ماينر كينز أجريت دراسات تطبيقية مختلفة باستعمال نوعين اثنين من البيانات:

أ. **بيانات السلاسل الزمنية:** حيث تمكن الاقتصاديون باعتمادهم للحسابات الأولى للدخل القومي في الولايات المتحدة خلال النصف الأول من القرن الفارط من استعمال البيانات السنوية للبحث عن طبيعة العلاقة بين الدخل والاستهلاك. وهو ما توافق مع البيانات التي افترضتها نظرية جون ماينر كينز؛

ب. بيانات مقطعية عرضية: حيث وفي فترة زمنية معينة، تم جمع مجموعة من البيانات التي تختص حجم الدخل المتاح لجملة من الأسر وبيانات استهلاكها، إذ توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة وطيدة ومتشابكة بين الدخل والاستهلاك مثل التي افترضت في النظرية العامة لجون ماينر كينز.

حيث يتضح لنا جليا أن جميع الدراسات والأبحاث اثبتت صحة النظرية العامة لكينز رغم اختلاف الفروض القائمة حينها.

إن العوامل التي تؤثر في العلاقة القائمة بين الإنفاق الاستهلاكي وحجم الدخل هي وبلا منازع تلك العوامل المؤثرة في الاستهلاك. ويركز أصحاب الفكر من المدارس النظرية على مجموعة العوامل المؤثرة، التي يصطلح تأسيس نظرياتهم عليها. حيث أن جون ماينر كينز كان أول من صنف تلك العوامل وأبرز دور وعلاقة كل صنف منها. فهو يؤمن بأن ثمة مجموعة من العوامل الذاتية وأخرى موضوعية، إذ تنطلق الذاتية من نفسية المستهلك وعاداته الاجتماعية ومن تأثره بطبيعة المؤسسات القائمة، وتنطلق الموضوعية في منظور كينز من متغيرات اقتصادية مختلفة ومتشعبة. إلا أن عدم تغيير هذه العوامل بشكليها الذاتي والموضوعي يجعل علاقة الارتباط المباشر والوثيق دائما قائمة بين مستوى الإنفاق الاستهلاكي ومستوى الدخل. كما أن أثر العوامل الذاتية يتجلى في التجديد الذي سيعرفه حجم الاستهلاك كنسبة من مستوى دخل معين، ما يؤثر على قرارات المستهلكين المتعلقة بطريقة تقسيم دخلهم بين ما يمكن ادخاره وما يمكن استهلاكه.

إن العوامل الذاتية تدفع الأفراد للإقلال من استهلاكهم، فالمرء يحتفظ بجزء من دخله بدافع الحيطة قصد مواجهة الحالات الطارئة، كما أن جملة العوامل الذاتية يجعل الانسان يدخر لمرضه وتقدمه في السن بدافع التبصر، وتجعله يتداول على الصفقات والمضاربات بدافع الاستقلال المالي والتبين، كما تجعله يستشعر حاجاته المستقبلية بدافع الاحتساب، وأنها تؤثر على سلوك انفاقه بدافع التوريث، وتجعله يرشد من استهلاكه كذلك ليبارك دخله ويزيد اثماراته في المستقبل بدافع تحسين مستواه المالي. وبالنسبة لما تطرق له جون ماينر كينز من جملة العوامل الموضوعية، فقد أثنى على أنها مجموعة من المتغيرات التي تنشأ من أسباب اقتصادية، لتتحول إلى مجموعة من الضغوط تزيد من نزعة الأفراد إلى زيادة أو انقاص استهلاكهم لمختلف المنتوجات من السلع والخدمات مهما كان المستوى العام لدخلهم. ويندرج تحت العوامل الموضوعية مجموعة من المتغيرات الأخرى غير المتوقعة كالخسارة أو المتوقعة كالأرباح، حيث لا تؤثر عادة على دخول المستهلك المنتظمة، ومن أمثلة تلك العوامل التباين في تكهنات الأفراد فيما يتعلق بالمستوى العام لدخولهم الحالية واحتمالات انخفاضها أو ارتفاعها في المستقبل، وكذا تلك

التعديلات الجلية في معدلات الفوائد البنكية، ومجموعة أخرى من التعديلات التي تمس الإجراءات الضريبية في صياغة التشريعات المختلفة.

ورغم المنطلقات النظرية للمدارس الاقتصادية القديمة، إلا أن الدراسات القياسية والإحصائية التي أجريت على عدد من المنظومات الاقتصادية دلت إلى أن الدخل المتاح للمستهلك هو أولى العناصر الأساسية التي يتحدد بموجبها حجم الإنفاق الاستهلاكي، كما أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤثر في مستوى حجم الإنفاق الاستهلاكي بشكل مغاير نذكر منها طبيعة توزيع الدخل الكلي بين الشرائح والفئات المجتمعية المختلفة، وكذا المعدلات العامة للأسعار، كما توجد مجموعة أخرى من العوامل والتي أصبح يطلق عليها في الأدبيات الحديثة للاقتصاد: **"السراب النقدي"**، حيث أن هذا السراب أضحى يصيب المستهلكين ويؤثر على سلوكاتهم الاستهلاكية عند حصول تفاوت في التغيير القائم بين الدخل النقدي المتاح والمعدل العام للأسعار السائدة، كما أن تواجد قطاع بنكي متطور يلبي طلبات زبائنه من المستهلكين بأن يوفر لهم تسهيلات ائتمانية من شأنه أن يكون ضمن قائمة العوامل المؤثرة في الاستهلاك بصفة عامة وفي سلوكات وطبائع المستهلكين بصفة خاصة، ومن العوامل التي يكون لها أثر هام في المستوى العام لإنفاق المستهلكين هو ذلك العنصر المتصل بعملية الشراء لديهم، حيث أن تفاوت الأصول الرأسمالية والموجودات البنكية وجملة الأرصدة المصرفية والملكيات العقارية لدى الأفراد والجماعات من المنظومات الاقتصادية بالزيادة أو بالنقصان من شأنه أن يؤثر على سلوكات المستهلكين وطبائعهم، مؤثرة بذلك في حجم الإنفاق الاستهلاكي بشكل عام. وأبرز من خاض بالدراسة العلمية في هذه المسألة وأفاض فيها العالم البريطاني الشهير **"بيغو Pigou"**، حيث أقر في دراساته إلى أن هناك انعكاسات استهلاكية تنبثق عن الطبيعة الديموغرافية لرقعة جغرافية أو لبلد معين، حيث أن شرائح الأعمار والتركيبة السكانية وزيادات عدد السكان لها أثر عميق وجلي في تغير الأذواق وفي تحديد طبيعة المنتجات من السلع والخدمات المطلوبة، كما أن هناك جملة من العوامل الأخرى وهي تلك المتعلقة بطبيعة المنظومات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وهي متعلقة كذلك بتطور المستوى التقني لاقتصاد وما مدى مواكبته للتطورات التكنولوجية السريعة والتي من شأنها كذلك أن تؤثر في حجم الإنفاق الاستهلاكي.

رابعا: الادخار

إن التطور السريع للدولة ووظائفها تجاه الأفراد والمنظمات الاقتصادية جعلها تركز جل اهتماماتها حول ما يسمى من مصطلحات تعنى بالتنمية على اختلاف أشكالها وبالنمو الاقتصادي وما تحمله هذه الكلمة من نماء يعنى بالناتج المحلي الاجمالي وبتطوير البشر وكفاءاتهم في محيط لا يخلو أن يكون على الأقل نظيفا بيئيا، ويعتبر

الادخار من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة خلق الثروة لدى الشعوب والأمم.

أ. تعريف الادخار

يعرف الادخار في أدبيات الاقتصاد على أنه فائض الدخل عن الاستهلاك، إذ يعبر عن الفرق بين الدخل وما ينفق على مختلف المنتجات من السلع الاستهلاكية والخدمات.

كما يعرفه بعض الاقتصاديين على أنه اقتطاع قسم من الدخل بهدف تكوين احتياطي بقصد الاستهلاكات الآجلة أو الاستثمار.

كما أن هنالك من يعرفه بأنه المحافظة على جزء من مقتنيات الفرد بتحييدها جانبا لوقت الحاجة.

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين أن الادخار هو ذلك القسم من الدخل الجاري الذي لم يستهلك في فترة آنية بغرض أن يستعمل في فترات لاحقة.

ب. أهمية الادخار في الاقتصاد

ونظرا لأهمية المدخرات في التنمية على اختلاف أنواعها، فقد أصبح التطرق إليها محل بحث واهتمام غالبية العلماء في مجال الاقتصاد الذين أبرزوا العلاقة المتشابكة والوثيقة بينها وبين كل من الدخل والاستهلاك والاستثمار. واختلفت النظم الاقتصادية القديمة والحديثة حول العوامل المحددة للعلاقة القائلة بأن الادخار هو المصدر الأساسي للاستثمار، فقد كان يرى أصحاب المذهب الكلاسيكي أن حجم المدخرات يتوجه تلقائيا نحو الاستثمارات عن طريق تطبيق ما يسمى بأسعار الفائدة، إلا أن جون ماينر كينز إنتقد بشدة هذا المبدأ، مبرزا من خلال نظرياته أن حجم الاستثمار يتباين طرديا مع حجم الدخل المتاح، حيث أن الدخل هو الركيزة الرئيسية التي تبنى عليها العلاقة بين الاستهلاك والادخار. وبالرغم من اختلاف الرؤى التي كانت تشوب أذهان الاقتصاديين حول مجموعة المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الادخار إلا أنهم اتفقوا على كونه ذو أهمية بالغة من حيث مساهمته في نماء الدخل الوطني، وبالتالي التنمية الشاملة للاقتصاد.

ت. أنواع الادخار

يمكن تجزئة الادخار حسب الطبيعة التي تحملها المدخرات الاقتصادية إلى نوعين هما:

1. ادخار إجباري: وهو ذلك الذي نعني به الادخار الذي تنتهي عنده وتنعدم حرية أطراف النشاط الاقتصادي، حيث يتمثل في احتجاز قسم من الدخل عن ما يجب انفاقه، ويفرض على الأشخاص

الطبيعية وحتى المعنوية على حد سواء، بمقتض مجموعة من القوانين واللوائح والمفسرة لها من طرف أشخاص القانون العام، إذ لا يستطيع هؤلاء الأشخاص تجاوزها ومخالفتها. وللادخار الإجباري وله أربعة أنواع نوجزها في التالي:

- التأمينات الاجتماعية؛
- فائض الميزانية العامة؛
- التضخم النقدي؛
- فائض قطاع الأعمال.

2. ادخار اختياري: وذلك النوع من الادخار الذي يصدر عن الأشخاص الطبيعية والمعنوية بحرية اختيارهم التامة، طوعا وبمحض إرادتهم، إذ يستبعد عنه كلية مبدأ الإكراه، ويتولى أشخاص القانون العام أو من ينوب عن الدولة القيام بالخطوات الكفيلة بتحفيز هؤلاء الأشخاص إلى القيام بعملية الادخار، بحيث يتم بعدها توجيه تلك المدخرات إلى القطاع الإنتاجي، ومثال ذلك مدخرات قطاع الأعمال والقطاع العائلي.

خامسا: الاستثمار

يجب أن تتسم السياسة الاقتصادية الملائمة بالاستقرار والوضوح، بحيث أن ينسجم معها جملة التشريعات والقوانين المسنة لذات الغرض، ويكون هذا ضمن إطار معين من السياسة الشاملة، التي تتيح للمناخ العام السائد ما يحتاجه من الحرية في اختيار الاستثمار الملائم، بما يخدم الأهداف المنشودة التي تحقق اشباع المنافع العامة. كما أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق في سن القانون والتشريعات وفقط، حتى وإن احتوت تلك التشريعات الكثير من الاستثناءات والاعفاءات والمزايا، ولكنه يتحقق نتيجة مجموعة من السياسات والمناهج الاقتصادية الملائمة، التي تؤمن الطلب والعرض الفعالين من ناحية، ومن ناحية أخرى توفر كل ما يتطلبه الإنتاج بأسعار منافسة.

أ. تعريف الاستثمار

يمكن أن نعبر عن الاستثمار بأنه رأس المال المستعمل في توفير الإنتاج من السلع والخدمات، كما قد يكون الاستثمار في شكل ثابت كالسندات والأسهم، أو متغيرا كالحيازة على الملكيات.

كما يمكن أن يعرف الاستثمار على أنه مجموعة الأصول التي يشتريها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون في سبيل الحصول على دخل معين في الوقت الآني أو المستقبلي.

ومما يمكن من التعريفات الأخرى للاستثمار على أنه مبلغ من المال يستثمر في مجال من المجالات؛ كالاستثمار في الأعمال التجارية التي تشمل شراء أسهم جديدة أو اقتناء مجموعة من المعدات والآلات.

ومن خلال التعريفات السابقة فيمكن أن نعرف شمولا "الاستثمار" على أنه ذلك الجزء من الإنفاق المستخلص من الدخل الذي لا يوجه لاقتناء متطلبات الفرد من المنتجات الاستهلاكية المختلفة من السلع والخدمات، بل هو مجموع المبالغ المالية التي تؤول إلى زيادة وسائل إنتاج تلك السلع والخدمات. ولهذا فإن التعريف الاقتصادي لمعنى كلمة "استثمار" يحتسب أحجام الاستثمار بوساطة قيمة أحجام الإنفاق كأصول ثابتة جديدة تتم في مدد زمنية معينة.

ب. أهداف الاستثمار

يسعى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون من خلال الاستثمار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

1. تأمين الحماية لإيرادات الدولة من الضرائب؛ حيث يعمل الاستثمار على إفادة المستثمرين من مزايا الضرائب الناجمة عن القوانين المطبقة؛

2. المحافظة على استمرار تنمية المقدرات المالية، حيث أن الأهداف المنشودة من خلال الاستثمار هي تحقيق العوائد المالية الوفيرة التي تتناسب مع زيادات أحجام قيم رأس المال؛

3. توفير الحماية لأسعار صرف عملات البنكنوت من انخفاض قوتها التي قد تنشأ من تفاقم ظاهرة التضخم؛ إذ يعتمد الاستثمار على تحقيق عوائد وأرباح رأسمالية من شأنها المحافظة على القوة الشرائية للأموال المستثمرة؛

4. يضمن الاستثمار الوصول إلى قيم كبرى ومعتبرة من الدخول الجارية؛ حيث يركز المستثمرون على المشروعات التي تجلب لهم عوائد مالية كبيرة دون الاهتمام الزائد بنسبة المخاطر مثلا؛

5. تأمن الاستثمارات المستقبل المالي للأفراد الذين وصلوا إلى سن التقاعد؛ من خلال استثمار أموالهم في شراء الأوراق المالية لدى أسواق رأس المال المختلفة، والتي تقدم لهم غالبا عوائد متوسطة مع درجات أقل من المخاطرة؛

6. يهتم الاستثمار بوصول الأفراد والمنظمات إلى تحقيق أكبر نمو من الثروة من خلال المضاربة في أسواق رأس المال.

ت. أدوات الاستثمار

يعتمد الاستثمار على جملة من الأدوات الخاصة، تتمثل في مجموعة الأصول الحقيقية والمالية، حيث تعد هذه الأدوات وسائط استثمارية تقسم إلى مالية ومادية على النحو التالي:

1. أدوات الاستثمار المالية: وتشمل السندات والأسهم علة النحو التالي:

- **السندات:** وهي مجموع الوثائق والأوراق التي تثبت امتلاك حقوق ملكية محددة، حقوق التمتع باستخدام خدمات معينة، كما تعتبر ديونا مترتبة على جملة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، وتشمل هذه السندات نوعين اثنين:

❖ **السندات الصادرة عن المؤسسات:** هي تلك العقود المبرمة بين المنظمات الاقتصادية المقترضة والمستثمرين الذين يتمثلون في المقرضين، وفقا لبنود الاتفاق يقرض المستثمرون مبالغا مالية للمنظمات الاقتصادية على أن يتعهدوا بردها مضافا إليها قيمة الفوائد المترتبة عن ذلك في تاريخ استحقاق يعلن عنه في تلك العقود مسبقا؛

❖ **السندات الصادرة عن الحكومة:** ويطلق عليها اسم السندات الحكومية؛ وتتمثل في الصكوك ذات المديونية المتوسطة الأجل والطويلة، كما يقوم بإصدارها الحكومة بغرض الحصول على موارد مالية قد تسهم في مجابهة التضخم أو تغطية عجز الموازنة العامة للدولة مثلا.

- **الأسهم:** هي الوثائق أو المستندات المالية التي يستلمها الأفراد الذين يمتلكون حصصا من رأس مال شركات ما، كما تختلف هذه الأسهم حسب طبيعتها إلى ممتازة وأخرى عادية:

❖ **الأسهم الممتازة:** وهي تلك التي تمنح أصحابها حقوقا خاصة بهم، مثل حق اتخاذ القرار بحكم عضويتهم الدائمة في مجالس إدارة شركاتهم، وكزيادة قيمة الربح نتيجة لتصفية شركاتهم، وكالأولوية في تحقيق الأرباح. وتمتلك هذه الأسهم ثلاث قيم شأنها في ذلك شأن الأسهم العادية، كالقيم الإسمية والسوقية والدفترية؛

❖ **الأسهم العادية:** وتتمثل في مستندات الملكية التي تحمل قيما دفترية وإسمية وسوقية؛ حيث تتمثل القيمة الدفترية في قيمة حقوق ملكية السهم غير متضمنة بذلك الأسهم الممتازة بل تحتوي على الاحتياطات والأرباح، وتتمثل القيمة الإسمية في القيمة المدونة على سند السهم، وفيما يتعلق بالقيمة السوقية فهي تلك التي تشكل سعر بيع السهم في أسواق رأس المال.

2. أدوات الاستثمار المادية: وتشمل كلا من السلع والعقارات والمشروعات الاقتصادية:

- **السلع:** وهي كل شيء يفي بالاحتياجات البشرية ويوفر المنفعة للأفراد والجماعات، وهناك فارق جلي بين المنتجات التي تكون عبارة عن ممتلكات ملموسة والتي يطلق عليها اسم السلع وبين الخدمات التي لا تكون ملموسة وتعتبر سلعا كذلك. كما يمكن استخدام مصطلح السلع الأساسية كمرادف للسلع الاقتصادية، إلا أنه غالبا ما يقصد به الموارد الطبيعية الخام والمنتجات الأساسية التي في إمكان الأشخاص الطبيعية والمعنوية تسويقها.

- **العقارات:** هي تلك الاستثمارات التي تعتمد على طريقتين إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة:

❖ **الاستثمارات المباشرة:** وتتمثل في عملية شراء المستثمرين لعقارات فعلية أو حقيقية، كالمباني والأراضي؛

❖ **الاستثمارات غير المباشرة:** وتتمثل في شراء المستثمرين لسندات عقارية من خلال المشاركة بإحدى المصارف العقارية أو المحافظ الاستثمارية.

- **المشروعات الاقتصادية:** إذ تعتبر من أكثر أنواع الأدوات الاستثمارية المادية انتشارا، وهي عبارة عن وحدات اقتصادية يتعاون اعضائها بوعي ورغبة، حيث تقوم عليها إدارة مكونة من شخص او أكثر لتسيير نشاطها وفقا لبرامج وسياسات معينة، حيث تقدم خدمة أو سلعة تساهم في تحقيق طموح القائمين على تلك المشروعات وتلبية رغبات المجتمع المختلفة.

المحور الخامس

مدخل للأنظمة الاقتصادية

أولا: النظام الاقتصادي الرأسمالي

ثانيا: النظام الاقتصادي الاشتراكي

ثالثا: النظام الاقتصادي في الإسلام

أولا: النظام الاقتصادي الرأسمالي

يطلق على النظام الاقتصاد الرأسمالي أسماء متعددة كالرأسمالية وكالنظام الاقتصادي الحر أو النظام الليبرالي، وبعد أن استقر النظام الإقطاعي في فترات العصور الوسطى، ظهرت مجموعة من العوامل غيرت طبيعة البنية السياسية والاجتماعية لتلك المرحلة، إذ مهدت لظهور نظام جديد، قام على أنقاض النظام الإقطاعي البائد، عرف حينها باسم النظام الاقتصادي الرأسمالي.

أ. تعريف النظام الرأسمالي

يعرف هذا النظام باسم: **"الرأسمالية Capitalisme"**، حيث يتميز بنمط معين من الإنتاج الذي يرتكز أساسا على تجزئة المجتمع إلى طبقتين رئيسيتن: تتمثل الأولى في طبقة العمال أو تلك التي سميت حينها بطبقة البروليتاريا، والتي كانت مجبرة على بيع قوة عملها، حيث أنه لم تكن لتمتلك حينها رأس المال أو وسائل الإنتاج التي تتيح لهم العمل لصالحهم، وأما الطبقة الثانية فكانت تتمثل في مالكي وسائل الإنتاج المختلفة من آلات وأدوات العمل والمواد الأولية والأرض، سواء كانت مكونة مؤسسات وشركات وأفراد، الذين باستطاعتهم شراء قوة العمل من أجل تشغيل مشروعاتهم الاقتصادية.

ففي جوهر النظام الرأسمالي تعبير عن نظام إنتاج يخدم الطابع الاجتماعي، بحيث يسيطر على مجموع الثروات ووسائل وأدوات الإنتاج عدد محدود جدا من الأفراد والجماعات الذين يمثلون طبقة الرأسماليين، في حين تصبح غالبية أفراد المجتمع مضطرة للعمل كطبقة أجيرة لدى الطبقة السابقة، والتي تهدف إلى تعظيم أرباحها على حساب البروليتاريا من العمال.

ب. عوامل نشأة وقيام النظام الرأسمالي

خلال فترة وجيزة من الزمن وتحديدا منتصف القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، تجمعت جملة من المؤثرات التي دعت إلى انهيار النظام الذي كان يغلب عليه صفة الإقطاع، إذ تمخض عن ذلك ظهور نظام جديد يلوح في الأفق يتسم بصفة الاقتصاد الرأسمالي. ويشير كتاب الفكر الاقتصادي لتلك الفترة، أنها شهدت بداية ما سمي حينها بالثورة الصناعية وظهور أمريكا كدولة اقتصادية عظمى، كما صدرت مجموعة من المؤلفات وأمهات الكتب في الاقتصاد، وعلى رأسها "ثروة الأمم **Wealth of Nations**" للعالم الشهير آدم سميث.

وعلى أنقاض النظام الإقطاعي قام النظام الرأسمالي، فتلك العوامل والظروف التي أودت بالنظام الإقطاعي إلى الإنهيار، هي ذات العوامل التي أسهمت في إحداث تغيير هيكلي في البنيان الاجتماعي القائم حينها، والسير مضيا وراء نظام جديد يخدم المجتمع ككل بصفة أكثر عدلا، أطلق عليه اسم النظام الرأسمالي.

ويمكن أن نوجز الأسباب التي ساهمت في قيام النظام الرأسمالي في العوامل التالية:

1. **الفتوحات الأوروبية واكتشافاتهم الجغرافية:** ظهرت الحاجة في بعض الدول الأوروبية التي كانت لا تنتج حينها بعدما كان الاقتصاد الأوروبي يعتمد على نفسه بنفسه بطائل الاكتفاء الذاتي. وفي حين كان العرب هم المتحكمون في تجارة الشرق، تحكم بها الإيطاليون من الجهة الغربية، مما أكسب الجميع أرباحا وفيرة جدا، وبقيت الدول الأوروبية الأخرى دون ذلك، فجعلت تبحث عن السبل والطرق الكفيلة بمجابهة سيطرة روما على التجارة ونفوذ المال إليها، مما دفعها إلى تشجيع كل من البرتغال وإسبانيا نحو البحر، للبحث عن اكتشافات جديدة قد تغنيها عن تجارة العرب وإيطاليا.
2. **زيادة عدد السكان:** التي وما أدى إلى زوال النظام الإقطاعي، تلك الزيادات المستمرة في عدد السكان، وهو الأمر الذي عرفته الشعوب الأوروبية منذ القرن السادس عشر، إذ كان نتيجة لانخفاض نسبة الوفيات لتوافر الرعاية الصحية والخدمات الطبية خاصة في المدن. ولعل من أهم الصور التي أدى إليها زيادة عدد السكان، تلك الزيادات المعتبرة في الطلب المحلي على المواد الغذائية، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، وتحول بذلك المفهوم من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى إمداد الأسواق المحلية والجوارية بما تحتاجه من مواد غذائية، وأصبح الريف بهذا موردا إنتاجيا مهما في عملية التبادل التجاري.
3. **تراكم رأس المال:** من الأسباب التي ساهمت في قيام النظام الرأسمالي تحقق مجموعة من العوامل نوجزها في التالي:

- ازدهار عمليات المضاربة والربا التي مارستها عائلات أوروبية كثيرة مما أدى إلى حصولها على ثروات كبيرة؛
- اكتشاف المعادن النفيسة كالذهب والفضة وانتعاش التجارة بين المدن وما حازت عليه الدول الأوروبية المستبدة من مكاسب وخيرات مستعمراتها؛
- تراكم رؤوس الأموال لدى النبلاء ومالكي العقارات وبعض أفراد المجتمع، كما زادت ثرواتهم ونمت جراء زيادة عدد السكان والضرائب ونماء المدن.

وعبر هذه النقاط والمراحل تمكنت مجموعة من تلك الدول من الحصول على أموال وفيرة من أجل تمويل مشروعاتها ذات الحجم الكبير، مما ساهم في نمو التجارة وإزالة القيود والحواجز على حرية انتقال السلع والأفراد، الأمر الذي أدى في النهاية إلى الأخذ بمبدأ تقسيم العمل وكذا التخصص فيه، وكذلك اتساع نطاق السوق المحلي وحتى الأسواق الدولية.

4. ظهور الدولة القومية الحديثة ومجموعة من التطورات السياسية التي عقبتها: ساد أوروبا ما قبل القرن التاسع عشر نظام الإقطاعية الذي كان يعبر عن المعيار السياسي الوحيد الخاضع لسلطة الملك ورجال الدين، ثم ظهرت الدولة القومية بعدها كنموذج سياسي جديد، حل محل النظام الإقطاعي، ومع هذه التغيرات الحديثة التي طرأت على النظام الاقتصادي والسياسي الدولي أضحت المصالح أكثر حميمة بين التجار البورجوازيين وبين سلطة الدولة وزادت المصلحة بينهم وتشابكت علاقاتهم ببعضها البعض.

5. زيادة التطور التقني والصناعي: حيث انتشر إحلال العمل اليدوي بالمكننة، إذ شهدت الدول الغربية من أوروبا نهضة علمية شاملة خلال القرن الثامن عشر، فتنوعت التجارب والأبحاث لتشمل مختلف فروع العلم، وكانت بذلك خطوة مهمة في كونها السبب الرئيسي في بداية حركة سريعة للاختراعات والآلات المعقدة، والتي ساهمت بقيام نشأة المشروع الصناعي آنذاك، حيث يعتبر لبنة الإنتاج الرئيسية في النظام الرأسمالي. وكان للثورة الصناعية حينها الأثر البالغ على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية سواء في أوروبا أو في غيرها من دول المعمورة.

ت. خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي

تجزأت خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي ما بين جوانب اجتماعية وتنظيمية وبين دوافع الفعاليات الاقتصادية لذات النظام على النحو التالي:

1. الجوانب الاجتماعية والتنظيمية للنظام الاقتصادي الرأسمالي: أما بالنسبة يرتكز الإطار الاجتماعي والقانوني في هذا النظام على مجموعة المقومات التالية:

- **عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد:** إن الاقتصاد الرأسمالي هو النظام الاقتصادي الذي تكون فيه الليبرالية الاقتصادية مكونا أساسيا وغير قابل للتفاوض إطلاقا، إذ أن فكرة الاقتصاد الحر تعود إلى عالم الاقتصاد آدم سميث الذي عبر عنها بمقولته الشهيرة **"دعه يعمل دعه يمر"** كما تم التطرق من قبل إلى ذلك، تلميحا منه بضرورة عدم وضع أي معوقات أو حواجز من طرف الدولة أو أحد أشخاص القانون

العام تحول دون ممارسة الفرد أو المنظومات الاقتصادية حقها الطبيعي والمشروع في العمل والتملك. فهذا النظام يقوم على مبدأ عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة على أن يترك السوق يضبط ذاته بنفسه، حيث أن الليبرالية تعتمد أساسا على جوهر الحرية الفردية، وهو ما يتطابق مع أن الفرد ولد حرا، وبالتالي فإنه يمتلك من الحرية ما يجعله يقوم بأي نشاط اقتصادي.

- **مبدأ الملكية الخاصة:** تعترف التشريعات والقوانين المعمول بها في الدول الرأسمالية بحق الأفراد والجماعات في تملك الأموال والأصول ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعا إنتاجية أم استهلاكية، كما تعترف كذلك بحقهم في ملكية جملة من الحقوق الفرعية كحق التصرف وحق الاستغلال وحق الاستعمال، كما تتضمن تلك التشريعات حق الاعتراف بحق الميراث كشكل من أشكال الكسب والملكية؛

- **مبدأ المنافسة الحرة:** تعتبر المنافسة الحرة المبدأ الجوهري الذي يقوم عليه اقتصاد السوق أو النظام الرأسمالي، حيث ارتبطت بظهور وتطور الفكر الاقتصادي الذي يدعو إليه هذا النظام. وتعبير المنافسة عن حرية الصناعة والتجارة، إذ يقصد منها حرية الأشخاص الطبيعية والمعنوية على حد سواء في مزاولة الأنشطة الاقتصادية التي تكون من اختيارهم، دون ترخيص مسبق أو ممارسة الرقابة عليهم، وبالتالي أضحت المنافسة مبدأ أساسيا وأمرا طبيعيا في عالم الاقتصاد، بعد أن تأكد أن المنافسة وحرية التجارة وجهان لنفس العملة؛

- **الدور المهم الذي يلعبه رب العمل أو المقاول:** يقوم أرباب العمل بجمع عوامل الإنتاج المتمثلة رأس المال والموارد الطبيعية والعمل ضمن وحدة اقتصادية قد تكون مشروعا صناعيا أو متجرا أو مزرعة...الخ، إذ أن أرباب العمل يمثلون بذلك العنصر الهام والرئيسي في عملية الإنتاج وتبادل السلع والخدمات، مقابل دفعهم كنتيجة لذلك أجرة للعمال وقيمة المواد الأولية والضرائب المترتبة عن إنتاجهم، ثم يحتفظون بالباقي كربح صافي يقابل نشاطهم الإنتاجي؛

- **مبدأ حرية العمل والتعاقد:** يعتبر العمل من الناحية التشريعية حرا غير مقيد، ولكنه يرتبط من الناحية الاقتصادية بقانون الطلب والعرض، شأنه في ذلك شأن أي سلعة أو خدمة اقتصادية، حيث يدفع الأجر عن كل عمل مباع، ويحدد ذلك العقد المبرم بين المشتري والبائع؛

2. دوافع الفعاليات الاقتصادية في النظام الرأسمالي: يعتبر دافع الحياة الاقتصادية دافعا مصلحيا فرديا، يتلخص في تعظيم الربح إلى أكبر حد ممكن، في إطار قانون العرض والطلب أو ما تسمح به قوانين السوق الأخرى، وهذا الذي أوضحه العالم **"سومبارت"** في أن الفكرة الرأسمالية تتجزأ إلى ثلاث مبادئ كما يلي:

- مبدأ العقلانية؛

- مبدأ المزاحمة الحرة؛
- مبدأ حرية التملك.

حيث أن الإيضاحات التي وضعها سومبارت تعبر عن العقلانية الاقتصادية، المتمثلة بالتخطيط والموضوعية التي تستلزم أن يكون الهدف حاضرا في العقل على الدوام.

وأخيرا فإن الرأسمالية سقف علوي للاقتصاد يعبر في مصطلحها عن القوة التي تنشأ عن التركز في حرية إمتلاك الأفراد لأعمالهم ومنتجاتهم في مجال تنافسي شديد الاتساع، بحيث يحتل ذلك السقف مجال الأغطية الأخرى من السياسة والاجتماع ويجعلها تابعة له. وبالنسبة لأشكال كينونة الرأسمالية فهي تعبير مطلق عن الإحتكار، وهو الذي نسميه في أدبيات الاقتصاد بالمنافسة الاحتكارية أو باحتكار القلة. كما أن هيكل الرأسمالية يقتات على الهيكل الذي يوجد أسفله، والذي نعبر عنه باقتصاد السوق. إذ أن هذه الهياكل هي منبع كينونة الرأسمالية، والتي استندت عليها أكثر من إستنادها على التناقضات التي عرفتها المدارس الاقتصادية في عهد الاقطاعيين.

ثانيا: النظام الاقتصادي الاشتراكي

يمتاز النظام الاقتصادي الاشتراكي بالإدارة التعاونية للاقتصاد، وبالملكية الجماعية لوسائل عناصر الإنتاج؛ كما يعبر ذات النظام عن فلسفة سياسية تحمي هذا النظام الاقتصادي وتدعمه بشكل كبير. وتعود الملكية الاجتماعية في النظام الاشتراكي إما إلى دولة المؤسسات المستقلة أو أن تكون في شكل ملكية شائعة أو شركات تعاونية أو إما أن تكون ملكية عامة بصفة مباشرة. وتعتمد الاقتصاديات الاشتراكية على الإنتاج من أجل الاستخدام المباشر لمدخلات الاقتصاد قصد إشباع الطلب الكلي الفعال من مختلف الحاجات البشرية والمتطلبات الاقتصادية.

أ. مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي

إن الفكر الاقتصادي الاشتراكي يقوم أساسا على فكرة التدخل المباشر والصريح للدولة في النشاط الاقتصادي لتوفير ما عجز الأفراد عن تحقيقه، كما يقوم على تخفيف الآثار السلبية التي قد تنجم عن تنامي التراكم الرأسمالي وتركز الثروات والأموال في أيدي أفراد قليلة من المجتمع، حيث تسهم السلطة الحاكمة في توفير فرص أكثر للتشغيل وتخفيض نسب البطالة، كما تعمل على استقرار الاقتصاد الوطني والحد من التقلبات

والمخاطر التي يمكن ان تصيبه، ويمكن حصر الأهداف التي تسعى الحكومة الى تحقيقها من خلال تدخلها المباشر في النشاط الاقتصادي في النقطتين التاليتين:

1. تحقيق العدالة في التوزيع؛
2. تحقيقه الكفاية في الانتاج.

حيث يكون تحقيق مبدأ العدالة حين تعمل الدولة أو أحد أشخاص القانون العام على ضمان توفير العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والعمل على توزيع الدخول فيما بينهم بطريقة تتصف بالإنصاف، بحيث يتحصل الأفراد على عائد يتناسب مع مساهماتهم في العملية الانتاجية.

ويكون تحقيق الكفاية في الإنتاج بأن تعمل الدولة أو أحد أشخاص القانون العام على اتخاذ الخطوات الكفيلة بزيادة حجم الإنتاج، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، بهدف إشباع الحاجات السريعة التزايد لأفراد المجتمع.

ب. مميزات النظام الاقتصادي الاشتراكي

يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على جملة من المميزات يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

1. **التخطيط المركزي:** يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على منهج التخطيط المركزي الشامل، والذي ينبع من السيطرة الفوقية من أعلى شكل الهرم السلطوي على واقع اقتصادي معين، قصد تغييره إلى واقع آخر في فترة زمنية معينة. ويمكن أن نستخلص مجموعة من النقاط تؤطر هذا التعريف نوجزها في التالي:

- يعبر عن التخطيط بالفن والعلم، حيث يقوم على تفهم موضوعي لواقع معين ومحاولة لتغيير هذا الواقع في نفس الوقت بما يتفق وطموحات السلطة السياسية أو المجتمع وأفراده، ولا يتم هذا إلا عن طريق تنفيذ ورسم سياسيات محددة سلفا؛

- ينطلق أي واقع جديد على نقائص الواقع الراهن، كما أن الأمور لو تركت على حالها لما استصيغ الواقع الجديد في الفترة الزمنية المنشودة سلفا، ولهذا فإن التخطيط يتطلب التحديد الجيد للواقع الحالي، بغية رسم أهداف طموحه، تسعى الدولة من خلالها إلى حصر الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة وتوجيهها بشكل كفء وواع؛

- يعبر التخطيط الاشتراكي عن محاولة جماعية وطنية للاستغلال الأمثل والرشيد للموارد البشرية والطبيعية التي يحوزها اقتصاد ما، وكيفية استغلالها بمناهج منظمة وعلمية لغرض تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي وتنظيم العملية الإنتاجية الكلية لديه؛

وهناك مميزات أخرى يمتاز بها النظام الاقتصادي الاشتراكي يمكن أن نوجزها في التالي:

- محاولة تحقيق اكبر قدر من عدم الاستغلال والإنتاج الكفء؛
- استقرار الاقتصاد الوطني؛
- تنمية روح المساعدة والتعاون بين أفراد المجتمع وإحساسهم بالمسؤولية الوطنية.

2. التوزيع العادل للثروات في النظام الاشتراكي: ترفع الاشتراكية مبدءا مأثورا في توزيع الثروات على أساس المساواة والعدل يقول: "لكل حسب عمله، لكل حسب حاجته"، وتعتبر عملية إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع بشكل يحقق المساواة والعدل، من الأسس المهمة والرئيسية التي يقوم عليها الكيان الاشتراكي. حيث لا يمكن بي حال من الأحوال تعريف المساواة والعدل في هذه النقطة بأن يتقاضى كل أفراد المجتمع نفس النصيب من الدخل دخلهم الوطني، ولكن أن يتحصل كل منهم على نصيب يتواءم مع مردوده من العملية الانتاجية وكذا مساهمته فيها. فكل الأشخاص سواء الطبيعيون أم المعنويون متساوون في دراجات المهارة والكفاءة الإنتاجية سيتحصلون على نصيب متكافئ نسبيا. وهو الأمر الذي يترتب عنه انعدام التفاوت الواضح والكبير في الثروة وفي المستوى العام للدخول بين أفراد المجتمع قاطبة. كما أن طبيعة النظام الاشتراكي المتمثلة في إقصاء الملكية الخاصة، لا تسمح لفئة من فئات المجتمع دون غيرها أن تقتطع جزءا معتبرا من الدخل الوطني دون أن تساهم فيه بجهد حقيقي، وبهذا يصبح المجتمع مكونا من طبقة واحدة، تعمل ضمن أهدافه وتتلقى ما يعوضها نقدا أم عينا بصفة عادلة جراء مساهمتها في العمليات المختلفة للإنتاج.

3. الإيديولوجيات الجماعية في النظام الاشتراكي: تتعدد مصادر الإيديولوجية الاشتراكية، حيث أنها تعتبر صورة متمردة تقريبا كرد فعل لمنتهجات الإيديولوجيات الرأسمالية في مرحة تاريخية تلت نشأتها. ففي مجابهة فكر المدرسة الطبيعة والأنظمة التي تمخضت عنها، تبلورت فكرة العقد الاجتماعي عن النظام الجماعي، ما هي في النهاية إلا تعبير عن مجموعة من الإيديولوجيات التي تكونت في بادئ الأمر بشكل رومانسي، للتحول إلى إيديولوجيات ذات طابع ومادي وعلمي، حيث تواجه هذه الإيديولوجيات المادية والعلمية الاشتراكية مبدأ

العقلانية والرشادة في النظام الرأسمالي، فهي لا تؤمن بكل ما هو غيبي، وإنما ينصب اهتمامها على جملة القوانين والنظريات المادية والجدلية في تفسير الظواهر الإجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة بشكل علمي ممنهج.

ثالثا: النظام الاقتصادي في الإسلام

يعتبر مبدأ :"المال مال الله، والناس مستخلفون فيه" من القواعد العامة والأساسية في الإسلام، بحيث ألا تكون تلك لأموال دولة بين الأغنياء منهم، إذ أن النظام الاقتصادي الإسلامي يحرم كنز المال وعدم إنفاقه على محتاجي وفقراء المجتمع، كما ينبذ أن يكون الغني طاغية ويدعو إلى العمل ويحرم الربا الذي يوصل الأفراد والجماعات إلى الكسب السهل دونما عمل أو مشقة ومخاطر، كما يدعو إلى توفير العمل لكل مقتدر يبحث عنه، إذ أن أفضل الكسب في الإسلام هو كسب الفرد من إنتاج يده.

أ. الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي

يشمل الهيكل العام للاقتصاد الاسلامي ثلاث مبادئ أساسية تتمثل في: مبدأ العدالة الاجتماعية، ومبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق معين، وكذا مبدأ الملكية ذات الأشكال المتنوعة.

1. مبدأ العدالة الاجتماعية في الإسلام: ونعني بهذا المبدأ ممارسة النظام الإسلامي لدوره في تحقيق الرخاء لكل فرد من أفراد المجتمع، وإعطاءه حقه في العلاج التعليم بصورة مجانية، على أن يكفل له ذات النظام المواصلات والملبس والمأكل والمشرب. كما تمارس الدولة في النظام الإسلامي صلاحيتها بشأن ما تعلق بتحقيق التوازن الاجتماعي ومنع جميع صور الاستغلال. ولضمان عمل النظام بشكله اللائق والصائب، فإننا بصدد النظر في نقطتين أساسيتين تتمثلان في فكرة التوازن الاجتماعي وكذا فكرة الضمان الاجتماعي:

- **فكرة التوازن الاجتماعي:** يرتكز النظام الاقتصادي في الاسلام على عدالة توزيع الثروة وألا يكون دولة بين الأغنياء منهم وهذا الذي يدعو إلى تضييق الفوارق بين الطبقات المختلفة للمجتمع، بحيث لا يكون فيه لمسلم فقير، بأن يجعل النظام الفرق بين طبقات المجتمع ماليا أو ماديا معدوما، فهم سواسية في الغنى أو في الفقر، وعلى خلاف ذلك فإننا نلمس تلك التفاوتات الرهيبة في باقي الأنظمة الاقتصادية المعاصرة. ويحقق النظام الاقتصادي الإسلامي ذلك عن طريق:

❖ الطبيعة الخصبة للتشريع الإسلامي الذي ينظم الحياة الاقتصادية في مختلف الأحوال؛

❖ توجيه الدولة لاستثمارها لأغراض التوازن العام بما لا يتنافى والتشريع الإسلامي في ذلك؛

❖ لا يأخذ بفرض الضرائب وإنما بتطبيق مبدأ الزكاة حيث تكون تقريبا ثابتة وتؤخذ بصورة مستمرة، بحيث ينفق منها لأجل تحقيق المنافع العامة في المجتمع والولوج إلى التوازن العام.

- **فكرة الضمان الاجتماعي:** هو ضمان تلبية متطلبات أفراد المجتمع الإسلامي،حتى تنتشر الثقة بينهم، ليكثفوا إنتاجهم غير مهتمين بالنتائج ما دامت حاجاتهم مضمونة ومكفولة سلفا، وتعتمد هذه الفكرة على:

❖ حق أفراد المجتمع في النظام الإسلامي في موارد الثروة، إذ أن عقيدتهم تملي عليهم أصلا أنها استخلاف من الله في الأرض وعليه فإن للقائمين من ولات الأمور كفالة حاجته المصونة إسلاميا على النحو التالي:

- أن يكفل النظام كل محتاج بالطريقة التي تغنيه طبقا لمفهوم الغنى في الإسلام؛
- أن يوفر النظام العمل لكل من يملك الرغبة والقدرة عن ذلك.

❖ حق التكافل العام، إذ أن المسلم أخو المسلم، كما أن كفالته فرض عليه، وعلى النظام الاقتصادي الاسلامي إجبار المجتمع الاسلامي على ذلك؛ ومن هذا المنطلق فلا ينبغي أن يكون بين ظهراني المسلمين المجتمع الإسلامي فقير أو محتاج، وإلا عم الإثم بينهم جميعا، وأصبح لزاما على الدولة أو النظام الاقتصادي الإسلامي إرغامهم على دفع الضرر من حاجة ذلك الفقير.

2. مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق معين: لا يصادر النظام الاقتصادي الاسلامي منطق الحرية الاقتصادية كما تفعل الأنظمة الأخرى على غرار النظام الاشتراكي، ولا يتركها من دون حدود أو محارم كما يفع المتبنون النظام الرأسمالي، ولكنه لا يعترف بمبدأ الحرية الاقتصادية إلا في نطاق ضيق ومحدود ويجعل لها حدودا يمكن إيجازها فيما يلي:

- **حدود موضوعية:** حيث تنقسم الحدود الموضوعية إلى:

❖ إشراف أصحاب القانون العام أو ولات الأمور على ممارسة النشاط الاقتصادي ومنحهم القوانين والتوجيهات الصائبة والسديدة التي تخدم المجتمع وأفراده دون أن يختل التوازن الاجتماعي والاقتصادي العام؛ إذ يمكن للسلطة الحاكمة في ظل هذا النظام أن تمارس حقها في التأميم، أو في منع بعض النشاطات الاقتصادية المباحة شرعا في أصلها، إن كان الأمر يخدم المنفعة الكلية للأمة الإسلامية؛

❖ إصدار التشريعات والقوانين الوضعية والتي لا تتنافى مع التعاليم الإسلامية السمحاء، والتي تمنع أنشطة محددة كالربا والميسر والغش...وغيرها.

- **حدود ذاتية:** وتنبع هذه الحدود من ذات الأفراد في المجتمع نتاج تربيتهم الإسلامية، وانتشار ثقافتهم وتشبعهم بالمبادئ ومفاهيم الدين الإسلامية. كما أن الحدود الذاتية تختلف عن الحدود الموضوعية، كونها الراعي الرسمي والوحيد لأعمال الخير والبر بين المسلمين من أفراد المجتمع وغيرهم، إذا ما تبنى المسلمون سلما نظاميا آخرا كالنظام الرأسمالي أو الاشتراكي، وفقدوا السيطرة السياسية والاجتماعية على الحكم داخل نطاق الدولة.

3. مبدأ الملكية ذات الأشكال المتنوعة: تتنوع الملكية حسب الأنظمة الاقتصادية على اختلافها:

- **الملكية الرأسمالية:** تعتبر الملكية العامة في النظام الرأسمالي استثناءا لظروف قهرية، حيث أن الملكية الخاصة هي المبدأ العام فيه؛

- **الملكية الاشتراكية:** تعتبر الملكية الخاصة في النظام الاشتراكي استثناء لظروف قهرية، إلا أن الملكية العامة وفقا لذات النظام فإنها تمثل المبدأ العام فيه؛

- **الملكية في النظام الإسلامي:** حيث أن النظام الاقتصادي في الاسلام يبيح أشكالا متنوعة لمبدأ الملكيات وليس لإحداها نعت المبدأ العام وما دونها استثناءا، وإنما يتعلق الأمر بتصميم تشريعي أصيل، قائم على أسس سماوية ثابتة وموضوعة بداخل إطارها اللائق، وصور الملكية في النظام الإسلامي تنقسم إلى:

❖ **الملكية العامة:** إذ تكون عامة لمجموع أفراد المجتمكع الإسلامي كالأراضي والمؤسسات...الخ؛

❖ **ملكية الدولة:** وهو ما تمتلكه الدولة من ثروات الطبيعية ومعادن وغابات...الخ؛

❖ **ملكية خاصة:** يمتلكها الأفراد الخواص عن طريق الاستثمار، بما يخدم مصطلح التوازن العام ولا يهدد قيامه.

ب. المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي

تتمثل المشكلة الاقتصادية في نظر الفكر الرأسمالي على أنها عدم كفاية المجتمع على إشباع جميع متطلباته الإنسانية من سلع وخدمات في ظل ندرة الموارد الطبيعية ووسائل الإنتاج المتعلقة بذلك. كما ينظر الفكر الماركسي إليها على أنها ذلك التناقض بين العلاقات التي تحكم التوزيع وقوى الإنتاج.

وفيما يختص النظام الاقتصادي الإسلامي فإننا نقف عند تدبر الآية الكريمة التالية في فهم صدى المشكلة الاقتصادية في الإسلام، فيقول الله عَزَّوَجَلَّ : ﴿وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ إبراهيم {الآية 34}.

وقد تقرر من الآية الكريمة السابقة وضوح النقاط التالية:

1. أن المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي تكمن في ذات الإنسان بسبب أنه ظلوم كفار:

- ظلوم بعدم ممارسته عدالة واضحة في توزيع منتجاته من السلع والخدمات؛
- كفار بعدم استخدامه للموارد الطبيعية وعدم استغلالها بشكل علمي رشيد.

2. خلق الله تعالى البشرية جمعاء من موارد طبيعية، الأمر الذي يلبي احتياجاتها دون نفاذ وقصور.

ومن خلال ما تقدم فإن النظام الاقتصادي الإسلامي قد عالج قضيتي الإنتاج والتوزيع على النحو التالي:

1. بالنسبة للإنتاج: حيث أن الإسلام يدعو إلى التنمية والنمو الاقتصاديين، بالدعوة إلى ذلك تشريعيا وفكريا وعقائديا، ويبرز ذلك جليا في النقاط التالية:

- يهدف الإنتاج في النظام الاقتصادي الإسلامي إلى إشباع جميع متطلبات أفراد المجتمع؛
- يخضع الإنتاج في النظام الاقتصادي الإسلامي لمبدأ الإشراف المركزي؛
- يرفض المجتمع في النظام الاقتصادي الإسلامي إنتاج جميع أدوات ووسائل المجون والترف رفضا قاطعا؛
- يرفض النظام الاقتصادي الإسلامي إنتاج السلع الكمالية إلا بعد استكمال إنتاج الضرورية منها؛
- لدولة النظام الاقتصادي الإسلامي دور قيادي في التنمية الاقتصادية.

2. بالنسبة للتوزيع: يعتبر عنصر العمل أساسا لعملية التوزيع في النظام الاقتصادي الإسلامي، إذ قام ذات النظام بتأطير عملية التوزيع بشكل يضمن عدم الوقوع في فخ الاستغلال والظلم، ولم يسمح بالتملك إلا بالاستثمار والتفاني فيه، بعيدا كل البعد عن أي شكل من أشكال الاحتكار، كما منع هذا النظام كذلك التملك عن طريق الحيازة في الموارد الطبيعية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1. إبراهيم بن عبد الرحمان آل عروان، **نظرية التوزيع - دراسة اقتصادية فقهية**، مجلة العلوم التربوية والدراسات الاسلامية، المجلد 16، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.

2. أنطوان أيوب، **دروس في الاقتصاد السياسي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الجزء الأول، ط1، حلب، سوريا، 1965.

3. بول آ.ساموبلسون، ويليام، نودهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ط15، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2001.

4. جاسم سلطان، **خطوتك الأولى نحو فهم الاقتصاد**، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ط2، المنصورة، مصر، 2010.

5. جميل خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014.

6. جون كينيث جالبيرث، **تاريخ الفكر الاقتصادي - الماضي صورة الحاضر**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، 2000.

7. جون ماينارد كينز، **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**، ترجمة: إلهام عيداروس، كلمة للنشر والتوزيع (هيئة أبوظبي للثقافة والتراث)، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2010.

8. حازم محمود عيسى الوادي، **النظام الاقتصادي في الاسلام**، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2009.

9. حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.

10. حمد عيسى عبد لله، موسى إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 1998.

11. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة – تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

12. رياض الشيخ، **المالية العامة**، مطابع الدجوى، القاهرة، مصر، 1989.

13. سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي - نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**، الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994.

14. سمير عبد الرسول العبيدي، **مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي نطرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الرأسمالي**، دار طلاس للنشر، دمشق، سوريا، 2009.

15. السيد محمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2004.

16. الطاهر قانة، **الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الإسلامي**، دار الخليج، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2017.

17. عبد الجبار السبهاني، **الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام**، دار البحوث للدراسات الإسلامية، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

18. عبد الكريم بعداش، **الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.

19. عبد النعيم محمد مبارك، **مدخل في علم الاقتصاد**، دار كريدية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1999.

20. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة الرأسمالية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج 2، بيروت، لبنان، 1990.

21. كارل ماركس، **رأس المال**، ترجمة: راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، الجزء الثاني، القاهرة، مصر، 1947.

22. لبيب شقير، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1988.

23. ماهر ظاهر بطرس، **دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.

24. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة 4، القاهرة، مصر، 2004.

25. محمد محمود النصر، عبد الله محمد الشامية، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط13، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2018.

26. محمود يونس، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.

27. مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية - النظم الاقتصادية - بعض جوانب الاقتصاد الكلي - عوامل الإنتاج**، منشورات جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2007.

28. مصطفى رشدي شيحة، **الإقتصاد العام للرفاهية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1993.

29. مصطفى طويطي، **محاضرات في الاقتصاد الجزئي**، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013-2014.

30. منشيكوف، **الدورة الاقتصادية، تطورات ما بعد الحرب**، ترجمة سعد عبد اللطيف الساعي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، 1980.

31. هايل عبد المولى طشطوش، **المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل من منظور اقتصادي إسلامي**، أوراق منتدى الاقتصاد الإسلامي، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

32. وليد عبد الحميد عايب، **الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي،-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2010.

ثانيا: باللغة الأجنبية

33. Business Dictionary, **Microeconomics**, The United Kingdom (UK), 2017.

34. Cambridge Dictionary, **Investment in Business English**, The United Kingdom (UK), 2017.

35. Edward J & O'Boyle, **PERSONALIST ECONOMICS – Moral Convictions, Economic Realities, and Social Action**, Springer Science & Business Media LLC, New York, The United States of America (USA), 1998.

36. Harald Uhlig, **Economics and Reality**, The Milton Friedman Institute for Research, The United States of America (USA), 2011.

37. Milton Friedman, **Essays in Positive Economics - The Methodology of Positive Economics**, Part I, University of Chicago Press, The United States of America (USA), 1970.

38. Mourad benachnhou, **Inflation, Dévaluation, Marginalisation**, Dar Elcharifa, Alger, Algérie, 1993.

39. Wade Hands, **The Positive-Normative Dichotomy and Economics**, University of Puget Sound, Tacoma, Washington, The United States of America (USA), 2009.